

أمانة
مجلس محافظي المصارف المركزية
ومؤسسات النقد العربية

تقرير حول
جهود المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في الحد من
تداعيات فيروس كورونا على مقومات الاستقرار المالي

إعداد
د. رامي يوسف عبيد

صندوق النقد العربي
2020

المحتويات

3	مقدمة
4	أولاً: تقييم أثر فيروس كورونا على الاستقرار المالي في الدول العربية والإجراءات الفورية المتخذة من قبل المصرف المركزي لتقليل هذا الأثر
14	ثانياً: التنسيق مع المؤسسات الحكومية الأخرى لمواجهة أثر فيروس كورونا على الاقتصاد الوطني
20	ثالثاً: ضخ السيولة اللازمة في القطاع المالي أو المصرفي لمواجهة تداعيات أثر الفيروس على الاقتصاد الوطني والاستقرار المالي
21	رابعاً: استخدام أدوات السياسة النقدية لمواجهة تداعيات الفيروس على الاقتصاد الوطني والاستقرار المالي
24	خامساً: تفعيل أدوات السياسة الاحترازية الكلية لمواجهة تداعيات أثر الفيروس على الاستقرار المالي، والإجراءات المتخذة للحفاظ على سيولة القطاع المصرفي ومئاته مراكزه المالية
29	سادساً: الإجراءات المتخذة لدعم القطاعات الاقتصادية المنتجة (بما في ذلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة) وحمايتها من مخاطر التعثر المصرفي
35	سابعاً: الإجراءات المتخذة لتخفيض المخاطر الناشئة عن احتمالية التعثر المصرفي لقطاع الأفراد
38	ثامناً: تشكيل اللجان داخل المصرف المركزي أو بالإشتراك مع المؤسسات الرسمية الأخرى أو البنوك، للإستمرار في رصد تطورات وتداعيات الفيروس على الاستقرار المالي
41	ملحق (1): المبادئ الإرشادية العامة حول كيفية تعامل المصارف المركزية مع تداعيات فيروس كورونا المستجد على الاستقرار المالي

تمهيد

يشهد العالم تطورات تداعيات فيروس كورونا المستجد على إقتصادات الدول وأسواقها المالية، من خلال التأثيرات على عدد من القطاعات الاقتصادية، من أهمها الصناعة والطاقة والسياحة والتجارة الخارجية والداخلية والنقل والصحة والتعليم، الأمر الذي يشكل تحدياً كبيراً أمام صانعي السياسات في مواصلة دفع عجلة التنمية في دولهم.

كما شكل الفيروس تحدياً للإستقرار المالي، حيث أن التدفقات النقدية للقطاعين المصرفي والمالي تأثرت سلباً، من خلال إحصائية تعثر عملاء البنوك والمؤسسات المالية، من قطاعي الشركات، على اختلاف أحجامها، والأفراد على حد سواء، مما تطلب إجراءات فورية من قبل المصارف المركزية، بشكل يحافظ على صحة ومتانة القطاع المالي واستمراره وفق قواعد العمل المصرفي والمالي السليم، والحفاظ على استدامة الشركات، خاصة منها المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، إضافةً لحماية الأفراد من مخاطر تعثرهم وقدرتهم على السداد، حفاظاً على تصنيفهم الائتماني.

استناداً إلى ما سبق، قامت العديد من المصارف المركزية (ومنها العربية) بإتخاذ إجراءات تحفيزية ووقائية في دولهم، بما يشمل ضخ السيولة في القطاع المصرفي، من خلال تخفيض أسعار أدوات السياسة النقدية والإحتياطي النقدي الإلزامي. كما قامت بتعزيز منظومة ضمان القروض دعماً للقطاعات الإنتاجية، الأمر الذي ساعد القطاع المصرفي على تأجيل قروض الأفراد والشركات. إضافةً لذلك، تبنت المصارف المركزية برامج دعم للقطاعات الإنتاجية بهدف استدامتها. أما فيما يخص أدوات السياسة الإحترازية الكلية، فقد أقدم عدد من المصارف المركزية على تحرير أو تخفيف بعض منها. فعلى مستوى أدوات رأس المال، فقد تم تحرير هامش رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية (CCyB)، إضافةً إلى خفض أوزان المخاطر ضمن كفاية رأس المال لبعض القطاعات. أما فيما يخص أدوات السيولة، فقد قام عدد من الدول بتخفيض نسبة تغطية السيولة (LCR) عن النسبة المقررة البالغة (100%). كما قامت بعض الدول بوضع سقوف على نسبة الدين إلى الدخل (DTI) أو نسبة القرض إلى القيمة (LTV). إضافةً لذلك، تم إتخاذ إجراءات أخرى، تمثلت في منع توزيع الأرباح السنوية والمكافآت. أما على صعيد السياسة المالية، فقد قامت وزارات المالية بإتخاذ إجراءات متعددة لدعم الإقتصاد الحقيقي.

في هذا السياق، قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بتأجيل تطبيق متطلبات بازل III. كما حاولت بعض المؤسسات الدولية إصدار مبادئ توجيهية عامة حول تعامل المصارف المركزية مع فيروس كورونا المستجد، حيث قام بنك التسويات الدولية بوضع ثلاثة مبادئ أساسية على النحو التالي:

- أن تكون الإجراءات فعالة في دعم النشاط الإقتصادي، وأن تنطبق على الأقل على فترة الأزمة، ويفضل أن تستمر لفترة ما بعد الأزمة، عند بدء التحضير لانتعاش قوي.
- أن تحافظ الخطوات والإجراءات المتخذة على سلامة وكفاءة معاملات النظام المالي والمصرفي، بحيث تبقى المراكز المالية للبنوك جيدة من ناحية رأس المال والسيولة والربحية بما يكفي لدعم النمو المستدام.

- ولكي لا تؤدي الإجراءات إلى تقويض مصداقية سياسات المصرف المركزي على المدى الطويل، ينبغي أن تكون مؤقتة، والشفافية هي مفتاح الوفاء بهذا المبدأ.

في ضوء ما تقدم، وفي إطار حرص صندوق النقد العربي على المساهمة في الجهود الدولية التي تهدف إلى تعزيز الاستقرار المالي العالمي، وكذلك تقديم الدعم لدوله الأعضاء في مجال الإصلاحات الاقتصادية والمالية والنقدية التي تسعى إلى تعزيز الاستقرار المالي في المنطقة العربية، وفي ضوء المناقشات التي تمت في الاجتماعات التشاورية العديدة التي نظمها الصندوق على مستوى محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية وأعضاء اللجنة العربية للرقابة المصرفية وفريق عمل الاستقرار المالي وفريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي ومجموعة عمل التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية، تم إصدار المبادئ الإرشادية العامة التالية حول كيفية تعامل المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية مع تداعيات فيروس كورونا المستجد على مقومات الاستقرار المالي (ملحق).

من جانب آخر، سعت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بالتنسيق مع الحكومات إلى إتخاذ الإجراءات اللازمة لتخفيف تداعيات فيروس كورونا المستجد على الاستقرار المالي. نستعرض فيما يلي ملخصاً حول هذه الجهود:

أولاً: تقييم أثر فيروس كورونا على الاستقرار المالي في الدول العربية والإجراءات الفورية المتخذة من قبل المصرف المركزي لتقليل هذا الأثر

مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

يتمتع النظام المصرفي الإماراتي بقاعدة قوية يمكن ملاحظتها من نسب كفاية رأس المال والسيولة ومؤشرات الاستقرار المالي الأخرى. يواجه الاقتصاد الوطني تحديات لأنه اقتصاد مفتوح يستفيد من التجارة والاستثمارات الخارجية والسياحة. لذلك، من المتوقع أن تكون القطاعات التي تركز على السفر والخدمات ذات الصلة، وتجارة التجزئة، النقل والخدمات اللوجستية، والبناء والعقارات، هي الأكثر تضرراً بما يؤثر سلباً على بقية الاقتصاد. حيث سيتأثر النظام المصرفي من خلال احتمالية تعثر القطاعات المذكورة، الأمر الذي سينعكس سلباً على جودة الأصول.

لذلك، تم حث البنوك على تأجيل الأقساط الشهرية للمقترضين في الفترة الحالية، وبالتالي التخفيف من ضغوط نقص السيولة للمقترضين وحمايتهم الإفلاس، وهو ما سيكون عليه الحال بدون هذا الإعفاء المؤقت.

في هذا الإطار، قام مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بتحديث مراقبته للوضع الاقتصادي وحالة السوق والسيولة، وأعد خطة إغاثة اقتصادية موجهة مستهدفة بالتنسيق مع القطاع المصرفي. (من الممكن الرجوع للموقع الإلكتروني لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي للإطلاع على تفاصيل التدابير المتخذة بهذا الخصوص)

مصرف البحرين المركزي

في ضوء تداعيات فيروس كورونا (COVID-19) على المستوى العالمي وضمن الإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية التي تتخذها مملكة البحرين، أصدر مصرف البحرين المركزي عدداً من التوجيهات للحفاظ على صحة وسلامة المواطنين والمقيمين والعاملين في القطاع المالي على حد سواء كما تم إصدار حزمة من التدابير الرقابية والتنظيمية للتخفيف من آثار التداعيات المالية على مستهلكي الخدمات المالية المتضررين من الفيروس وكذلك المؤسسات المالية والتجار ومساعدتهم على إستيعاب تلك التداعيات بالإضافة لحماية استقرار القطاع المالي بمملكة البحرين على النحو التالي:

- تم توجيه جميع مصارف التجزئة وشركات التمويل والشركات المالية وغير المالية المقيمة بتأجيل أقساط الديون بدون رسوم لمدة ستة أشهر، وبدون دفع فوائد تأخير، ولا زيادة في سعر الربح/الفائدة. ويشمل التوجيه الرصيد المستحق لبطاقات الائتمان الذي تم خصمه بالفعل من حد بطاقة الائتمان اعتباراً من 19 مارس 2020.

- قرر مصرف البحرين المركزي خفض سعر الفائدة الأساسي على ودائع الأسبوع الواحد من 1.74 في المائة إلى 1 في المائة. كما تم خفض سعر الفائدة على ودائع الليلة الواحدة من 1.50 في المائة إلى 0.75 في المائة، وسعر الفائدة على ودائع الشهر الواحد من 2.20 في المائة إلى 1.45 في المائة. بالإضافة إلى خفض سعر الفائدة الذي يفرضه المصرف المركزي على مصارف قطاع التجزئة مقابل تسهيلات الإقراض من 2.45 في المائة إلى 1.70 في المائة. يأتي تعديل المصرف على أسعار الفائدة مقابل تسهيلات الإيداع والإقراض، في سياق الإجراءات التي يتخذها المصرف المركزي لضمان انسيابية واستقرار أداء أسواق النقد في مملكة البحرين. هذا، ويتابع المصرف المركزي رسده لكافة التطورات في السوق الدولية والمحلية، ذلك لاتخاذ أي تدابير إضافية لازمة.

- في ضوء التدابير الوقائية والإجراءات الاحترازية التي اتخذتها مملكة البحرين لاحتواء ومنع انتشار فيروس كورونا (COVID-19)، وجه مصرف البحرين المركزي للحفاظ على صحة وسلامة العاملين في قطاع الصرافة من المواطنين والمقيمين، وجه المصرف شركات الصرافة لإتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة للتعامل مع العملات الورقية والعملات المستوردة من خارج البحرين. وتتمثل إجراءات الوقاية في تعريض العملات النقدية للأشعة فوق البنفسجية (Ultraviolet germicidal irradiation)، أو تعريضها لدرجات الحرارة المرتفعة، أو عزلها لمدة لا تقل عن 72 ساعة. كما أصدر المصرف توجيهات لجميع شركات الصرافة تؤكد على ضرورة قيام الموظفين العاملين باستلام ونقل العملات النقدية بارتداء معدات الحماية الشخصية وفقاً للتوجيهات والتعليمات الصادرة بهذا الخصوص من وزارة الصحة.

- قام المصرف ببحث المرخص لهم المزودين لنقاط البيع على ضرورة التواصل مع التجار لتعقيم تلك الآلات بانتظام ومطالبة العملاء بإدخال بطاقتهم وسحبها من أجهزة نقاط البيع بأنفسهم. كما حث المصرف جميع المرخص لهم إتباع تعليمات التطهير والتعقيم الصادرة عن وزارة الصحة وتنفيذها وتقديم تقرير بشأن ذلك.

- كما أصدر المصرف تعليمات للمرخص لهم بخصوص التواصل مع الجمهور من خلال تغطية التدابير المتخذة لضمان سلامة موظفيهم وعمالهم في الصحافة أو عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي. كذلك تم زيادة حد حجم الصفقات عن طريق معاملات الاتصال اللا تلامسية (Contactless) على نقاط البيع إلى 50 دينار دون الحاجة إلى استخدام الرمز السري. كذلك أصدر المصرف تعليماته للمرخص لهم بضرورة الالتزام بمتطلبات استمرارية الخدمات.
- كما قام المصرف بإجراء حزمة من التدابير الرقابية والتنظيمية لاحتواء أي تداعيات مالية يتم مراجعتها من قبل المصرف بالتنسيق مع القطاع المصرفي. تهدف هذه الإجراءات في مجملها إلى توفير مزيد من السيولة والمرونة التي تمكن البنوك من الاستمرار في عملية تمويل عملائها ومنها تخفيض متطلبات نسبة الاحتياطي النقدي لمصارف التجزئة من 5 في المائة إلى 3 في المائة وتخفيض نسبة التمويل إلى القيمة (LTV) عند تقديم قروض عقارية سكنية جديدة للبحرينيين عدا قروض برامج مزايا.
- فيما يخص العملاء، فقد شملت تلك التدابير وجوب قيام بنوك التجزئة وشركات التمويل ومؤسسات التمويل المتناهي الصغر تلبية طلب تأجيل الأقساط من أي مقترض أو حامل لبطاقة ائتمان، المتأثرين من التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا، بدون رسوم أو فوائد لمدة 6 أشهر، ما لم يوافق المقترض على الدفع خلال فترة أقصر. كما تم وضع حد أقصى بنسبة 0.8 في المائة على رسوم التحصيل التي تفرضها البنوك المحلية وشركات التمويل على معاملات بطاقات الخصم للتخفيف من تكاليف التجار والشركات.
- حث العملاء على التواصل عبر النظام الوطني للمقترحات والشكاوى "تواصل" أو عبر الموقع الإلكتروني للمصرف (<https://www.cbb.gov.bh/complaint-form/>) بدلاً من الحضور الشخصي لمكتب حماية المستهلك لدى المصرف.

البنك المركزي التونسي

في سياق الأزمة الصحية العالمية، ينتظر أن يتقلص نمو الاقتصاد التونسي سنة 2020 نتيجة لتراجع أداء كل من القطاع السياحي وقطاع النقل إضافة إلى القطاع الصناعي، تبعاً لإنخفاض نسق التصدير وتراجع الطلب من البلدان الشريكة المتضررة.

في هذا الإطار، وبهدف الحد من انتشار الوباء والتخفيف من تداعياته على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والمحافظة على الاستقرار المالي، قام البنك المركزي التونسي باتخاذ حزمة من الإجراءات الاستثنائية، تمثلت بالخصوص في منح المؤسسات الاقتصادية إمكانية تأجيل أقساط القروض التي يحل أجلها خلال الفترة الممتدة من مارس إلى سبتمبر 2020. يشمل هذا الإجراء القروض المهنية الممنوحة للعملاء المصنفين 0 و 1 ويمكن أن تشمل هذه الإجراءات كذلك العملاء المصنفين 2 و 3 وذلك حسب تقييم البنك لوضعية العميل حالة بحالة. كما تم تعديل القواعد الاحترازية لكي لا يكون لهذا الإجراء أثر على تصنيف عملاء البنوك.

أما فيما يتعلق بالأفراد، فقد اعتمد البنك المركزي إجراءات الإستثنائية بالنسبة للأشخاص الذين يقل دخلهم الشهري الصافي عن ألف دينار، حيث تمّ تأجيل آلي لأقساط القروض التي يحل أجلها بداية من مارس 2020 وإلى غاية سبتمبر 2020. وتم تعميم هذا الإجراء على باقي العملاء من الأشخاص الطبيعيين لمدة ثلاثة أشهر.

مؤسسة النقد العربي السعودي

قامت مؤسسة النقد العربي السعودي باتخاذ عدد من التدابير التي من شأنها الحد من أثر انتشار فيروس كورونا على الاقتصاد، كحزم الدعم المعلنة وتأجيل دفعات قروض الأفراد والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب خفض سعر الفائدة تماشياً مع الظروف الاقتصادية المحلية والعالمية.

البنك المركزي العراقي

هدد فيروس كورونا النشاط الاقتصادي بشكل عام من خلال الإنغلاق العام للأنشطة الاقتصادية المختلفة لمنع انتشار الفيروس بين العاملين، وشكل كذلك أثراً سلبياً على الاستقرار المالي من خلال إغلاق المصارف لفترة وجيزة وتوقف المعاملات المالية والمصرفية وعدم قدرة المودعين على سحب ودائعهم وخوفهم عليها. ولغرض المحافظة على متانة وسلامة المؤسسات المالية المختلفة اتخذ البنك المركزي العراقي العديد من الإجراءات الفورية أثناء فترة حظر التجول الذي امتد من مارس ولغاية أبريل، حيث تم رفع الحظر الجزئي والسماح بنسبة 25 في المائة من موظفي المؤسسات العامة بالدوام، وكذلك التوجيهات للقطاع الخاص بالعمل بأقل عدد ممكن من العمال ومنها:

(أ) خفض الاحتياطي القانوني بنسبة 2 في المائة لمدة 6 أشهر لتوفير السيولة اللازمة للمصارف لمواجهة سحب الودائع والاستمرار بمنح الائتمان.

(ب) تأجيل تسديد قروض مبادرة البنك المركزي العراقي لمدة 3 أشهر لتخفيف العبء على المقترضين، أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، الذين تأثر نشاطهم بشكل سلبي وتوقف لفترة من الزمن، بدون أي غرامات.

(ج) استمرار عمل نظام المدفوعات بشكل يومي ولجميع فعالياته.

(د) تأجيل العقوبات والغرامات المترتبة على المصارف لمدة 3 أشهر ابتداءً من 1 أبريل 2020 ولغاية 30 يونيو 2020.

(هـ) استئناف العمل بالنافذة الاستثمارية للمصارف المفتوحة في البنك المركزي العراقي.

البنك المركزي العُماني

تسبب انتشار فيروس كورونا (Covid-19) والهبوط الحاد في أسعار النفط في عدة تحديات اقتصادية نستعرضها فيما يلي:

○ تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي: تتخطى الآثار السلبية المترتبة على انتشار هذه الجائحة الخسائر البشرية، لتشمل العديد من الآثار الاقتصادية الوخيمة بسبب إجراءات غير مسبوق، كإغلاق الحدود والمطارات وكذلك فرض حظر التجول في بعض المدن، وذلك في محاولة للحد من انتشار الفيروس، والتي تنذر بإمكانية دخول الاقتصاد العالمي في مرحلة كساد لا يمكن التنبؤ بكافة تداعياتها في هذه اللحظة. علاوة على الآثار الاقتصادية المباشرة المتوقعة نتيجة إجراءات التباعد المجتمعي، فإنه من المتوقع تأثر الاقتصادات العربية بشكل عام سلباً جراء تراجع معدلات النمو الاقتصادي العالمي. سلطنة عُمان مثل العديد من الدول العربية منفتحة اقتصادياً، وترتبط بالاقتصاد العالمي من خلال العديد من القنوات، أهمها السياحة، والنقل، والتجارة الداخلية والخارجية. وبالتالي، بما تسبب في تراجع الصادرات النفطية وغير النفطية.

○ انهيار أسعار النفط بشكل لم يسبق له مثيل، يترتب عليه أضرار مالية عالية لجميع الدول المصدرة للنفط ومنها السلطنة، ووفقاً لمسح المخاطر النظامية الذي يقوم به البنك المركزي العماني سنوياً، فإن هناك ما يشبه الإجماع على أن حدوث انخفاض حاد في أسعار النفط هو مصدر المخاطر النظامية الأشد وطأة على القطاع المالي بالسلطنة والاقتصاد العماني بشكل عام. وتعتبر صعوبة توقع مسار أسعار النفط خلال النصف الثاني من 2020، والعامين القادمين، أهم مصادر المخاطر النظامية التي يواجهها الاقتصاد العماني واقتصادات الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط في الوقت الراهن، وسيتسبب في وضع ضغوط كبيرة على موازنات الدول المصدرة للنفط التي يعاني بعضها من ارتفاع مستويات المديونية، الأمر الذي قد يعرقل الجهود في تعزيز العمل بالإصلاحات الاقتصادية وزيادة ضخ السيولة في القطاعات المدرة للدخل والخالقة لفرص العمل.

○ يترتب على مخاطر انهيار أسعار النفط حالياً (واحتمال استمرار هذا الانهيار لفترة مستقبلية) تولد مخاطر أخرى فيما يتعلق بالتوازن المالي والخارجي. فارتفاع العجز المالي وتدهور أوضاع الحسابات الجارية بموازين مدفوعات هذه الدول يمثل خطراً كبيراً على الاقتصاد.

○ يترتب على تدهور أوضاع التوازن الداخلي والخارجي تزايد الاحتياجات التمويلية للاقتصاد، مما يدفع إلى التوسع في الاقتراض الداخلي أو الخارجي أو كليهما معاً، أو السحب من احتياطات البنك المركزي العُماني أو صندوق الاحتياطي العام للدولة. وفي كل الأحوال، وأياً ما كانت طريقة تمويل العجز المالي والخارجي أو تلبية الاحتياجات التمويلية، فإنها ستؤدي إلى ارتفاع الدين العام (سواءً كان المحلي أم الخارجي أم كليهما) مصحوباً بانخفاض الاحتياطات الخارجية (external buffers) أو مزاحمة القطاع الخاص على التمويل المحلي، وهو ما يزيد من معاناة القطاع الخاص في ظل الظروف الاقتصادية العالمية الراهنة.

○ ارتفاع في عدد الباحثين عن العمل وخاصة على ضوء تضرر عدد من القطاعات الاقتصادية الموفرة لفرص العمل جراء التدابير المتخذة.

○ تأثر نشاط المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بسبب الظروف الحالية.

كمحصلة لمجموعة العوامل المذكورة، تكونت عدد من الضغوطات والتحديات، في طريق السعي لإصلاح الهيكل الاقتصادي والمالي من خلال مراجعة العديد من بنود الإنفاق وتعزيز التنوع الاقتصادي والابتعاد عن الاعتماد على مصادر إيرادات محدودة.

تواجه السلطنة كغيرها من الدول تحدي المفاضلة بين أولوية إنقاذ الاقتصاد من خلال العودة إلى العمل بصورة طبيعية أو إنقاذ حياة العاملين، ومن هنا فإنه يتعين توفير الظروف الملائمة للحد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية لانتشار فيروس كورونا .

في محاولة لمواجهة التحديات السابقة، عمل البنك المركزي العماني على تطبيق تدابير وإجراءات فورية للحفاظ على ملاءة ومستوى سيولة القطاع المصرفي واحتواء تداعيات الأوضاع الراهنة، وهي:

- تخفيض متطلبات رأس المال الوقائي بنسبة 50 في المائة وذلك من 2.5 في المائة إلى 1.25 في المائة من الأصول المرجحة بالمخاطر.
- رفع سقف نسبة التسليف بمقدار 5 نقاط مئوية من 87.5 في المائة إلى 92.5 في المائة من قاعدة الودائع وتسهيل الإقراض للقطاعات الإنتاجية بما فيها خدمات الرعاية الصحية.
- خفض سعر الفائدة على عمليات إعادة الشراء بواقع 75 نقطة أساس إلى 0.05 في المائة مع رفع المدة القصوى لهذه العمليات إلى ثلاثة أشهر.
- خفض سعر الفائدة على عمليات إعادة خصم أذون الخزانة الحكومية بواقع 100 نقطة أساس إلى 1 في المائة.
- خفض سعر الفائدة على عمليات مبادلة العملات الأجنبية بواقع 50 نقطة أساس مع رفع المدة القصوى لهذه العمليات إلى ستة أشهر.
- رفع الحدود القصوى للاستثمار في سندات التنمية والصكوك الحكومية للسلطنة من 45 في المائة إلى 50 في المائة من إجمالي القيمة الصافية للبنك.
- الاستجابة لطلبات تأجيل سداد أقساط وفوائد/أرباح القروض المتأثرة بتداعيات الوضع الراهن، خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لفترة ستة أشهر بأثر فوري وعدم تأثير ذلك على التصنيف الائتماني لها.
- إعفاء القروض المرتبطة بتمويل مشاريع حكومية لعام 2020 من التصنيف الائتماني لمدة ستة أشهر وذلك بما يتوافق مع التعليمات الواردة للبنك المركزي في التعاميم الصادرة سابقاً في هذا الشأن.

مصرف قطر المركزي

لا يزال تأثير فيروس كورونا مستحكماً، في الوقت الذي تعمل الحكومة والجهات التنظيمية للقطاع المالي بمراقبته عن كثب. على الرغم من أن البيانات المتعلقة بتأثير فيروس كورونا على القطاع المالي ليست متاحة بعد، فقد اتخذ مصرف قطر المركزي تدابير استباقية لتعويض الآثار السلبية المحتملة. حيث تم تخفيض معدلات السياسة بشكل كبير. كما تم توجيه القطاع المصرفي بتأجيل أقساط القروض للقطاعات المتضررة بناءً على طلبها لتسهيل التدفقات النقدية لمدة 6 أشهر. ويأتي مبلغ الثلاثة مليارات ريال ضمن حزمة الدعم لمنح قروض ميسرة وبدون عمولات أو رسوم للشركات المتضررة لدعم الرواتب والإيجارات عبر ضمانات يصدرها بنك قطر للتنمية للبنوك العاملة في الدولة. كما يجري الترويج للمعاملات الرقمية لتسهيل البعد أو المسافة الاجتماعية في ظل انتشار الوباء. أعلن مصرف قطر المركزي عن تخصيص نافذة إعادة شراء (الريبو) تكون بسعر فائدة صفرية، تستخدم بواسطة البنوك للاستفادة من السيولة بالإضافة إلى تسهيلات الريبو الحالية بسعر فائدة 1 في المائة. يقوم مصرف قطر المركزي بمراقبة الوضع المتطور وسيتم اتخاذ مبادرات سياسية مناسبة إذا لزم الأمر.

بنك الكويت المركزي

يتمتع القطاع المصرفي الكويتي بمتانة عالية تعكسها مؤشرات السلامة المالية للبنوك الكويتية التي تتخطى المعدلات العالمية، بفضل السياسات التحوطية الحصيفة التي تبناها بنك الكويت المركزي منذ الأزمة المالية العالمية في 2008 تحسباً لمواجهة مثل هذه الظروف، مما أدى إلى بناء رصيد قوي ومتين من القواعد الرأسمالية والمخصصات الاحترازية والمصدات التحوطية، وبما يؤهل القطاع المصرفي اليوم للاستمرار في أداء دور فعال لدعم الاقتصاد الوطني في الظروف الراهنة.

وإن كان القطاع المصرفي في الوضع الراهن يتمتع بالاستقرار والمتانة، إلا أن امتداد الأزمة لفترة طويلة سيكون له انعكاسات سلبية على النظام المصرفي، مما قد يتطلب تدخل بنك الكويت المركزي لضمان الاستقرار النقدي والمالي. وقد قام بنك الكويت المركزي مؤخراً بتخفيض سعر الخصم إلى مستوى هو الأدنى تاريخياً بالإضافة إلى تعديل بعض تعليماته الرقابية وأدوات سياسة التحوط الكلي، بما يساهم في دعم النمو الاقتصادي ويساعد البنوك في هذه الظروف على أداء دورها الحيوي في الاقتصاد ويحفزها على تقديم مزيد من القروض والتمويل للقطاعات الاقتصادية المنتجة والعملاء المتأثرين من الأزمة، الذين هم بحاجة إلى سيولة تمكنهم من مواصلة نشاطهم دون توقف في ظل هذه الظروف، تجنباً لتحول الصعوبات التي يواجهها العملاء من نقص مؤقت في السيولة إلى تحديات طويلة الأجل تؤثر على ملاءتهم المالية.

هذا ويواصل بنك الكويت المركزي متابعته الحثيثة للقطاع المصرفي للتأكد من سلامته واستقراره وقيامه بدور فعال في هذه الظروف الضاغطة لتوفير السيولة للقطاعات الاقتصادية المنتجة، ولن يتوانى عن اتخاذ مزيد من الإجراءات بما يلبي المصلحة العليا للاقتصاد الوطني.

البنك المركزي المصري

يتمتع القطاع المصرفي المصري الذي يمثل نحو 90 في المائة من النظام المالي، بدرجة عالية من الاستقرار، حيث يتميز بوفرة السيولة والملاءة المالية المرتفعة، مما جعله قادر على مساندة الاقتصاد المحلي في امتصاص العديد من الصدمات في الآونة الأخيرة مع الاستمرار في دوره الأساسي في الوساطة المالية وتمويل النمو الاقتصادي، وهو ما يظهر مدى صلابته وقدرته على مواجهة الأزمات، إلا أن بعض التحديات قد ظهرت في ظل مستجدات فيروس كورونا، حيث ارتفعت التدفقات الخارجة من استثمارات المحافظ المالية، بالإضافة إلى تراجع أداء البورصة المصرية متأثراً بما أصاب أسواق المال حول العالم، أيضاً هناك قطاعات اقتصادية تضررت بشدة وبشكل مباشر بسبب أزمة فيروس كورونا وخاصةً قطاع السياحة والطيران والشحن كما أنه من المتوقع انخفاض حجم الاستثمارات الخاصة ما سيؤثر بدوره على النمو الاقتصادي.

هذا وقد قام البنك المركزي المصري باتخاذ حزمة من السياسات والاجراءات الفورية التي من شأنها تخفيف حدة تأثير فيروس كورونا على الاستقرار المالي والاقتصاد المحلي، تمثلت فيما يلي:

- قررت لجنة السياسة النقدية خفض أسعار العائد الأساسية لدى البنك المركزي المصري بواقع 300 نقطة وذلك كإجراء استثنائي لدعم النشاط الاقتصادي بكافة قطاعاته.
 - تعديل سعر العائد الخاص بمبادرات البنك المركزي الصادرة لدعم قطاع السياحة بمبلغ 50 مليار جنيه، والقطاع الخاص الصناعي والقطاع الزراعي بمبلغ 100 مليار جنيه ومبادرة التمويل العقاري لمتوسطي الدخل بمبلغ 50 مليار جنيه ليصبح 8 في المائة (بدلاً من 10 في المئة).
 - كذلك تم إتخاذ جملة من التدابير الاحترازية الصادرة عن البنك المركزي لمواجهة آثار فيروس كورونا:
 - قيام البنوك بإتاحة الحدود الائتمانية لتمويل العمليات الاستيرادية للسلع الأساسية، والاستراتيجية، والسلع الغذائية، وتمويل رأس المال العامل، وصرف رواتب العاملين بالشركات.
 - متابعة القطاعات الأكثر تأثراً بانتشار الفيروس ووضع خطط الدعم اللازمة لها.
 - تأجيل كافة الاستحقاقات الائتمانية للعملاء من المؤسسات والأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة لمدة 6 أشهر.
 - إلغاء الرسوم والعمولات على نقاط البيع والسحب من الصرافات الآلية والمحافظ الإلكترونية لمدة 6 أشهر.
 - إعفاء التحويلات المحلية بالجنيه المصري لمدة ثلاثة أشهر من كافة العمولات والمصروفات المرتبطة بها.
 - استمرار عمل مراكز الاتصال لدى البنوك للرد على استفسارات العملاء.
 - إصدار استثناءات لاستخدام وسائل الدفع الإلكترونية:
1. تعديل الحدود القصوى لحسابات الهاتف المحمول والبطاقات المدفوعة مقدماً.
 2. فتح حسابات الهاتف المحمول لعملاء البنك الحاليين باستخدام البيانات المسجلة مسبقاً لدى البنك.

3. تطبيق إجراءات التعرف على هوية العملاء بطريقة إلكترونية لعملاء البنك الجدد.

4. إصدار المحافظ الإلكترونية والبطاقات المدفوعة مقدماً مجاناً لمدة 6 أشهر.

● المشاركة في اجتماعات مجالس إدارات البنوك عبر الفيديو أو الهاتف خلال العام 2020، وعدم التقيد بالحد الأقصى لعدد مرات مشاركة عضو مجلس الإدارة الواحد عبر الفيديو أو الهاتف، وعدم اشتراط حضور أغلبية أعضاء مجلس الإدارة حضوراً فعلياً، وذلك حتى نهاية العام الحالي.

● تعديل بعض القواعد المنظمة لنظام تسجيل الائتمان بالبنك المركزي:

- إلغاء القائمة السوداء للعملاء من المؤسسات وإلغاء القوائم السلبية للعملاء الحاصلين على قروض لأغراض استهلاكية.

- تخفيض مدد الإفصاح عن المعلومات التاريخية للعملاء بعد السداد.

- إطلاق حرية التعامل مع العملاء (من فئات تصنيف محددة) وإلغاء حظر التعامل معهم.

- إعفاء البنوك لمدة عام من حساب متطلب زيادة في رأس المال الرقابي لمقابلة مخاطر التركيز الائتماني لأكثر من 50 عميل.

● قام البنك المركزي بإعفاء البنوك لمدة عام من حساب وزن المخاطر الترجيحي الإضافي لدى حساب معيار كفاية رأس المال على قيمة تجاوز إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأكثر من 50 عميل والأطراف المرتبطة به بالبنك عن نسبة 50 في المائة من محفظة البنك الائتمانية.

هذا وقد قام البنك المركزي خلال شهر مارس 2020 باستخدام حوالي 5.4 مليار دولار امريكي من الاحتياطي النقدي الدولي لتغطية احتياجات السوق المصري من النقد الاجنبي وتغطية تراجع استثمارات الاجانب والمحافظ الدولية وكذلك لضمان استيراد سلع استراتيجية، بالإضافة الى سداد الالتزامات الدولية الخاصة بالمديونية الخارجية للدولة، وعلى الرغم من هذا التغيير في الاحتياطي النقدي، فإنه ما زال قادراً على تغطية واردات لمدة 8 أشهر متخطياً بذلك المعدلات الدولية التي لا تزيد في بعض الدول عن 3 شهور فقط.

بنك المغرب

يتوقع أن تكون لجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) التي يشهدها العالم اليوم تداعيات كبرى على الاقتصاد العالمي، مع احتمال حدوث ركود اقتصادي في معظم البلدان الشريكة للمغرب. على الصعيد الوطني وبسبب انخفاض الطلب الأجنبي وقيود الاحتواء والحجر الصحي المفروضة منذ 20 مارس وتوقف النقل الجوي، برزت الآثار السلبية لفيروس كورونا واضحة على مجموعة من القطاعات الاقتصادية بشكل متفاوت، القطاعات الرئيسية الأكثر حتى الآن تضرراً هي السياحة، المنسوجات، صناعة السيارات، النقل، العقار والبناء، بالإضافة إلى القطاع غير المهيكل، الذي يشكل مصدر دخل لشريحة عريضة من السكان.

نظراً لتأثير ذلك على القطاع المصرفي والاستقرار المالي، يتابع بنك المغرب عن كثب تطور الأوضاع واتخذ مجموعة من التدابير الفورية سواءً في مجال السياسة النقدية أو على الصعيد الاحترازي لدعم النشاط الاقتصادي الوطني وولوج الأسر والمقاولات إلى القروض البنكية في هذه الظروف الاستثنائية:

- أصدر البنك المركزي في 16 مارس بلاغاً يشير فيه إلى توفير ما يكفي من العملة الائتمانية لتغطية كافة الاحتياجات على الصعيد الوطني. كما قام بالتنسيق مع القطاع البنكي حتى يتم تزويد الشبابيك البنكية الأوتوماتيكية بالعملة الائتمانية بشكل مستمر بما يستجيب لحاجيات المواطنين.
- خفض مجلس البنك المركزي في 17 مارس سعر الفائدة الرئيس بمقدار 25 نقطة أساس لتصبح 2 في المائة.
- أعلن البنك المركزي في 29 مارس عن تدابير إضافية سواءً في مجال السياسة النقدية أو على الصعيد الاحترازي وهي:

1. إمكانية لجوء البنوك إلى كافة وسائل إعادة التمويل المتاحة، بالدرهم وبالعملات الأجنبية.
2. توسيع نطاق السندات والأوراق المالية التي يقبلها بنك المغرب مقابل عمليات إعادة التمويل الممنوحة للبنوك، ليشمل مجموعة جد واسعة.
3. تمديد آجال عمليات إعادة التمويل.
4. تعزيز برنامجه الخاص بإعادة تمويل المقاولات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة، عن طريق إدماج القروض التشغيلية، إلى جانب قروض الاستثمار، والرفع من وتيرة إعادة تمويلها.
5. الإجراءات الاحترازية الميسرة، تشمل المتطلبات من السيولة -نسبة تغطية السيولة -والأموال الذاتية ومخصصات الديون وذلك من أجل تعزيز قدرة هاته المؤسسات على دعم الأسر والمقاولات في هذه الظروف الاستثنائية.

البنك المركزي اليمني

أشار البنك المركزي اليمني إلى أن آثار فيروس كورونا الأولية سوف تؤدي إلى رفع معدل الانفاق على الصحة بشكل عام (شراء أدوات صحية وادوية وتجهيزات ونفقات مالية للطواقم الصحية) مما سوف يؤدي إلى حدوث خلل في ميزان المدفوعات، لذلك فقد تقدم البنك المركزي اليمني ووزارة المالية بطلب إلى صندوق النقد الدولي للتخفيف الفوري لعبء ديون اليمن لصالح الصندوق، حيث تم الموافقة على هذا الطلب مؤخراً مما سيساعد على توجيه المزيد من الموارد المالية نحو جهود الطوارئ الطبية المذكورة أعلاه.

هناك أيضاً تواصل بين البنك المركزي اليمني والبنك الدولي وذلك للحصول على مساعدة مالية لحساب منظمة الصحة العالمية، لتمويل برامج المنظمة المذكورة لمكافحة تداعيات جائحة كورونا في اليمن.

ثانياً: التنسيق مع المؤسسات الحكومية الأخرى لمواجهة أثر فيروس كورونا على الاقتصاد الوطني مصرف البحرين المركزي

تم وضع خطط لمواجهة تداعيات الآثار الاقتصادية والمالية الكلية لفيروس كورونا. تأتي هذه الجهود المتواصلة وفقاً للتوجيهات الملكية من أجل توحيد الجهود الوطنية لمواجهة انعكاسات الانتشار العالمي لفيروس كورونا وتأثيره على المستوى الاقتصادي، وتوفير الدعم اللازم للقطاع الخاص للتعامل مع آثاره.

وقد تم الإعلان عن حزمة مالية واقتصادية بقيمة 4.3 مليار دينار بحريني، وذلك من خلال مؤتمراً صحفياً عقدته الحكومة للإعلان عن الحزمة وتفصيلها عبر القرارات والإجراءات التالية:

- قيام الحكومة بإحالة مشروع قانون بصفة الاستعجال وفق المادة رقم (87) من الدستور، وذلك من أجل دفع رواتب المواطنين البحرينيين بالقطاع الخاص من خلال صندوق التعطل للأشهر (أبريل ومايو ويونيو) لعام 2020 وفق الحد الأقصى للرواتب المنصوص عليه في قانون التأمين الاجتماعي، وذلك بقيمة إجمالية تقدر بـ 215 مليون دينار بحريني.
- تكفل الحكومة بفواتير الكهرباء والماء لكافة المشتركين من الأفراد والشركات لكل من أشهر أبريل ومايو ويونيو من العام الجاري بما لا يتجاوز فواتير نفس الفترة من العام الماضي لكل مشترك بقيمة إجمالية تقدر بـ 150 مليون دينار بحريني على أن تقوم الحكومة بإعادة هيكلة المصاريف الإدارية للأجهزة الحكومية بما لا يؤثر على الميزانية العامة للدولة.
- إعفاء المؤسسات التجارية من الرسوم البلدية لكل من أشهر أبريل ومايو ويونيو من العام الجاري وذلك بقيمة إجمالية تقدر بـ 25 مليون دينار بحريني.
- إعفاء المؤسسات الصناعية والتجارية من الرسوم المستحقة على استئجار الأراضي الصناعية الحكومية لكل من أشهر أبريل ومايو ويونيو من العام الجاري.
- إعفاء المنشآت والمرافق السياحية من رسوم السياحة لكل من شهر أبريل ومايو ويونيو من العام الجاري.
- مضاعفة حجم صندوق السيولة بقيمة 100 مليون دينار بحريني ليصل إلى 200 مليون دينار بحريني.
- إعادة توجيه برامج صندوق العمل "تمكين" للشركات المتأثرة من الأوضاع الراهنة لمواجهة فيروس كورونا (كوفيد 19) مع إعادة هيكلة القروض بالتعاون مع البنوك بقيمة إجمالية تقدر بـ 60 مليون دينار بحريني.
- استمرارية مساعي الحكومة للحفاظ على النمو المستدام، مؤكداً بأن صحة وسلامة المواطنين والمقيمين أولوية قصوى.

البنك المركزي التونسي

يتم التنسيق بين البنك المركزي والمؤسسات الحكومية الأخرى لمواجهة أثر فيروس كورونا على الاقتصاد الوطني في إطار أعمال هيئة الرقابة الاحترازية الكلية والتصرف في الأزمات المالية، حيث تم عقد اجتماع إستثنائي لهيئة الرقابة الاحترازية الكلية والتصرف في الأزمات المالية في شهر أبريل، تم خلاله استعراض الإجراءات المتخذة من قبل الهيئات التعديلية للقطاع المالي لضمان تواصل توفير الخدمات المالية والحد من تبعات الأزمة الصحية العالمية على المؤسسات الإقتصادية والأفراد. كما تم التداول في سبل تنسيق الجهود لإنجاح الإجراءات المعتمدة على مستوى المؤسسات الناشطة في القطاع البنكي والمؤسسات الناشطة بالسوق المالية ومؤسسات التأمين ومؤسسات التمويل الأصغر وآليات رفع الحواجز التي تحول دون تنفيذ هذه الإجراءات ويضمن سلامة المؤسسات المالية ومنازعتها ويُجنّب المخاطر النظامية.

كما تم إنشاء خلية إحاطة ودعم على مستوى رئاسة الحكومة تعنى بالمؤسسات الأكثر تضرراً من تداعيات وباء كورونا، تعمل على المحافظة على مواطن الشغل وضمان حقوق العاملين بها. وتتكون هذه الخلية من ممثلين عن وزارتي المالية والشؤون الاجتماعية والبنك المركزي والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والاتحاد العام التونسي للشغل والجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية والاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري.

مؤسسة النقد العربي السعودي

تقوم المؤسسة بالتنسيق مع وزارة المالية وهيئة السوق المالية بالإضافة الى المركز الوطني لإدارة الدين من خلال اللجنة الوطنية للإستقرار المالي، حيث يتم بحث سبل دعم قطاعات الاقتصاد المختلفة والإجراءات اللازمة لذلك.

البنك المركزي العراقي

كانت هنالك اجتماعات مكثفة للمحافظ مع الوزارات ذات العلاقة مثل وزارة المالية ووزارة التخطيط ووزارة التجارة وغيرها للتباحث وإتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة تداعيات فيروس كورونا، وتم إتخاذ بعض القرارات مثل إعطاء منحة مالية للفقراء والمتضررين من حظر التجول من خلال إنشاء استمارة الكترونية للتسجيل. سمح البنك المركزي العراقي لنافذة بيع العملة الاجنبية بالعمل أثناء مدة حظر التجول لتوفير التمويل اللازم لإستيراد المواد الغذائية والطبية حصراً لأهميتها. قام البنك المركزي العراقي بجمع تبرعات مقدارها (44) مليار دينار عراقي منها 30 مليار دينار من البنك المركزي والباقي من المصارف وشركات الصرافة. كما تم اتخاذ بعض الاجراءات لتقليل الانفاق العام وزيادة الايرادات غير النفطية بسبب انخفاض اسعار النفط العالمية.

البنك المركزي العُماني

أقرت حكومة السلطنة العديد من الاجراءات والتسهيلات لمواجهة أثر فيروس كورونا على الاقتصاد الوطني، أبرزها ما يلي:

- تشكيل لجنة عليا تتولى بحث آلية التعامل مع التطورات الناجمة عن انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19). حيث تتولى اللجنة رصد تطورات الفيروس، والجهود المبذولة إقليمياً وعالمياً للتصدي له، ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأن ذلك، ووضع الحلول والمقترحات والتوصيات المناسبة بناء على نتائج التقييم الصحي العام.
- توفير مخزون احتياطي إضافي من السلع الغذائية الأساسية.
- إعفاء مؤسسات القطاع الخاص من العديد من الضرائب الحكومية مثل الضريبة السياحية وضريبة البلدية حتى نهاية أغسطس 2020.
- تأجيل أقساط قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستحقة الدفع لبنك التنمية العُماني وصندوق الرفد خلال الستة أشهر القادمة.
- إعفاء من الإيجارات المستحقة على المصانع في المدن الصناعية لمدة ثلاثة أشهر.
- ألزمت الحكومة مؤسسات وشركات القطاع الخاص بالمحافظة على استمرار عمل القوى العاملة العُمانية وعدم انهاء خدماتها، كما تم تقديم عدد من التسهيلات التي تدعم استدامة اعمال القطاع الخاص وتعزيز قدرتها على التكيف مع الاوضاع الاستثنائية.
- دعوة أصحاب المراكز التجارية وملاك العقارات التجارية للعمل على مراعاة الاوضاع الحالية للمحلات المستأجرة والمتأجرة.

مصرف قطر المركزي

يتم التنسيق المنظم والمنتظم بين الجهات التنظيمية للقطاع المالي من خلال لجنة الاستقرار المالي ومراقبة المخاطر. حيث هناك تنسيق وثيق للغاية بين الجهات التنظيمية للقطاع المالي ووزارة المالية حول مختلف قضايا القطاع المالي الهامة. بالإضافة إلى ذلك، في أوقات الطوارئ، ينسق القائمون على تنظيم القطاع المالي مع مختلف أجهزة الحكومة.

من جانب آخر، جاءت حزمة الدعم التي أعلن عنها مصرف قطر المركزي ضمن حزمة قطر التي تبلغ قيمتها 75 مليار ريال قطري التي أعلنت عنها الحكومة في 16 مارس 2020. يهدف البرنامج إلى دعم الشركات الصغيرة والقطاعات التي تضررت بشدة (مثل قطاع الضيافة والسياحة والتجزئة والمجمعات التجارية والخدمات اللوجستية)، كما شملت تقديم إعفاءات لمدة ستة أشهر على مدفوعات المرافق (الماء والكهرباء). وكذلك إعفاء السلع الغذائية والطبية من الرسوم الجمركية لمدة ستة أشهر.

بنك الكويت المركزي

أوصى مجلس الوزراء بتشكيل لجنة توجيهية عليا للتحفيز الاقتصادي برئاسة محافظ بنك الكويت المركزي وعضوية (وكيل وزارة المالية، والعضو المنتدب للهيئة العامة للاستثمار بالإضافة الى ثلاث أعضاء من ذوي

الخبرة والاختصاص) لتنفيذ حزمة التدابير التي أقرها مجلس الوزراء، واقتراح التدابير اللازمة لمواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة فيروس كورونا المستجد، وتقديم ما تراه اللجنة من تصورات لمواجهة تلك التداعيات. تتمثل أهداف اللجنة في منع تفاقم الأوضاع من أزمة سيولة قصيرة الأمد إلى أزمة ملاءة مالية بالإضافة إلى منع تداعيات الأزمة من أن تطال استمرارية الأعمال على مستوى جميع شرائح الشركات والقطاعات.

البنك المركزي المصري

هناك العديد من القرارات الرئاسية والإجراءات الحكومية التي تم إتخاذها، نذكر منها:

- تخصيص 100 مليار جنيه من خلال الاحتياطات العامة للدولة للتعامل مع الظروف الاستثنائية.
 - توجيه مبلغ 200 مليار جنيه من البنك المركزي المصري من خلال المبادرات الصادرة لدعم قطاعات الاقتصاد المصري المختلفة (مبلغ 50 مليار جنيه لمبادرة التمويل العقاري لمتوسطي الدخل، مبلغ 50 مليار جنيه لمبادرة دعم قطاع السياحة، مبلغ 100 مليار لمبادرة القطاع الخاص الصناعي والقطاع الزراعي، وفقاً لما تم الإشارة إليه سابقاً).
 - توجيه 20 مليار جنيه من البنك المركزي لدعم وتحفيز البورصة المصرية والمساهمة في انتعاش السوق وهو ما دفع البرصة المصرية لتسجل ثالث أفضل أداء عالمياً في جلسة 23 مارس وفقاً لبloomberg.
 - صرف علاوة شهرية لأصحاب المعاشات بنسبة 14 في المائة لتحسين احوالهم المادية والمعيشية، من يوليو القادم بالإضافة إلى ضم العلاوات الخمسة لأصحاب المعاشات بنسبة 80 في المائة من الأجر الأساسي.
 - تخفيض ضريبة كسب العمل لكل العاملين بالدولة.
 - مد وقف العمل بقانون الضريبة على الأطنان الزراعية لمدة عامين لحماية الفئات الأكثر تأثراً.
- أما فيما يخص الإجراءات الفورية من قبل الحكومة لمواجهة الأزمة فقد كانت على النحو التالي:
- إتاحة 187.6 مليون جنيه فور حدوث الازمة لشراء مواد خام ومستلزمات لمواجهة انتشار الفيروس وصرف مكافآت تشجيعية للعاملين بالحجر الصحي ومستشفيات العزل.
 - تدبير مليار جنيه بشكل عاجل لوزارة الصحة لتوفير الاحتياجات الاساسية من المستلزمات الوقائية.
 - إتاحة 3.8 مليار جنيه لدعم القطاع الصحي بالدولة بمختلف مساراته على مستوى الجمهورية.
 - إتاحة 8.7 مليار جنيه للهيئات السلعية والخدمية شهري يناير وفبراير.
 - إتاحة 4 مليار جنيه لهيئة السلع التموينية لتلبية احتياجات المواطنين من السلع الغذائية الاساسية خلال شهر مارس.

- تخصيص 15 مليار جنيه لتمويل شراء القمح المحلي من المزارعين خلال شهر ابريل في إطار حرص الدولة على توفير احتياجات البلاد من السلع الاساسية الاستراتيجية.
- إضافة لذلك، قامت الحكومة بإجراءات، لدعم القطاع الصناعي، نذكر منها:
- تخفيض سعر الغاز الطبيعي للقطاع الصناعي بأكمله إلى 4.5 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية.
- تقرر خفض أسعار الكهرباء للصناعة للجهد الفائق والعالي والمتوسط، مع تثبيت وعدم زيادة أسعار الكهرباء لباقي الاستخدامات الصناعية لمدة تتراوح من 3 إلى 5 سنوات مقبلة.
- صرف صندوق تنمية الصادرات مليار جنيه من المستحقات المتأخرة للمصدرين خلال شهري مارس وأبريل، إلى جانب دفعة إضافية بقيمة 10 في المائة نقداً في يونيو.
- تأجيل سداد الضريبة العقارية المستحقة على المصانع والمنشآت السياحية لمدة 3 أشهر، مع السماح لها بسداد الضريبة المستحقة عن الفترات السابقة من خلال أقساط شهرية لمدة 6 أشهر.
- رفع الحجوزات الإدارية على كافة الممولين الذين لديهم ضريبة واجبة السداد مقابل سداد 10 في المائة من الضريبة المستحقة عليهم وإعادة تسوية ملفات هؤلاء الممولين من خلال لجان فض المنازعات.
- أطلقت وزارة الصناعة والتجارة مبادرة لإتاحة قروض سريعة للمشروعات الصغيرة المتضررة من أزمة كورونا موجهة للقطاع الصناعي (بحد أقصى مليون جنيه للقرض) والمشروعات الخدمية (بحد أقصى 500 ألف جنيه) لأجل عام وفترة سماح 3 أشهر، بهدف تغطية مصروفات التشغيل الأساسية اللازمة لاستمرار النشاط.
- وافق مجلس الوزراء على استراتيجية توطين صناعة السيارات بمصر، التي تهدف إلى تشجيع وتعميق التصنيع المحلي وتنمية الصناعات المغذية، إلى جانب جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى القطاع والحفاظ على الاستثمارات الحالية.

كذلك قامت الحكومة المصرية بإجراءات بخصوص التعاملات في البورصة المصرية، نذكر منها:

- خفض ضريبة الدمغة على غير المقيمين لتصبح 1.25 في الألف بدلاً من 1.5 في الألف، وخفض الضريبة على المقيمين لتصبح 0.5 في الألف بدلاً من 1.5 في الألف، مع الإعفاء الكامل للعمليات الفورية على الأسهم من ضريبة الدمغة لتنشيط حجم التعامل وزيادة عمق السوق المصري.
- تأجيل ضريبة الأرباح الرأسمالية على تعاملات البورصة لمدة عامين، وإعفاء غير المقيمين من الضريبة نهائياً.
- خفض سعر ضريبة توزيعات الأرباح للشركات المقيدة بالبورصة بنسبة 50 في المائة، وبنسبة 10 في المائة على التوزيعات النقدية لأي مساهم في أي شركة غير مقيدة.

- تخفيض قيمة الاشتراك المقرر لصندوق "حماية المستثمر" عن عمليات تداول الأوراق المالية في البورصة المصرية بنسبة 50 في المائة.
- تخفيض مقابل الخدمات عن عمليات التداول بالبورصة بنسبة 20 في المائة.

بنك المغرب

قامت السلطات الحكومية والمالية بعدة إجراءات لتجنب التبعات السلبية الكبيرة لانتشار الفيروس على الصعيد الوطني. تجلت تلك القرارات في إحداث لجنة اليقظة الاقتصادية بتاريخ 11 مارس 2020 لتتبع انعكاسات وباء كورونا وتحديد الإجراءات المواءمة. يتولى تنسيق أشغال هذه اللجنة الوزير المكلف بالمالية والاقتصاد، وتضم من بين أعضائها والي بنك المغرب بالنظر إلى الدور المالي والاقتصادي للبنك المركزي، وكذلك المسؤولين عن القطاعات الحكومية ذات الصلة.

عقدت هذه اللجنة حتى الآن ثلاث اجتماعات، تم خلالها اتخاذ مجموعة من الإجراءات على المستوى الاجتماعي وكذلك تدابير لفائدة المقاولات الأكثر تضرراً من الأزمة، بعضها مرتبط بالنشاط المصرفي والمالي بشكل عام كتأجيل سداد القروض البنكية حتى 30 يونيو بدون أداء رسوم أو غرامات؛ تفعيل خط قروض إضافية تمنحها البنوك ويضمنها الصندوق المركزي لضمان المؤسسة العمومية المختصة.

كما تم في 16 مارس 2020 بتعليمات سامية ملكية إحداث صندوق خاص بقيمة عشرة 10 مليار درهم (ما يُعادل مليار دولار) سيمول من الميزانية العامة للدولة، بتخصيص موارده لتغطية النفقات الطبية ودعم القطاعات الاقتصادية المتضررة من انتشار وباء كورونا. تم ضخ مجموعة من التبرعات والمساهمات المالية في الصندوق من قبل العديد من الشركات الخاصة والمؤسسات العمومية والجمعيات والأفراد، جعل موارده تفوق 30 مليار درهم (ما يُعادل أكثر من 3 مليار دولار).

على صعيد آخر، تقوم أجهزة الرقابة على القطاع المالي، الممثلة في لجنة التنسيق والإشراف على المخاطر الشمولية، بدراسة التدابير التي يتعين اتخاذها لتقليص تداعيات هذا الوضع وتجنب أزمة شمولية، يوجد تنسيق وتبادل منتظم بين أعضائها وممثليها¹ (بنك المغرب، هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، الهيئة المكلفة بمراقبة أسواق الرساميل ووزارة الاقتصاد والمالية).

البنك المركزي اليمني

هناك تنسيق بين البنك المركزي اليمني ووزارة المالية اليمنية من أجل مناقشة التداعيات المالية المحتملة التي قد تنتج بسبب جائحة كورونا ووضع الخطط لمواجهة هذه التحديات.

¹ يقوم ممثلو هذه اللجنة باجتماع أسبوعي عن بعد من أجل دراسة تطور الوضع حول القطاع المالي، وتبادل التحليلات والمعلومات ومناقشة التدابير المتخذة أو التي سيتم اتخاذها والمخاطر التي تهدد الاستقرار المالي

ثالثاً: ضخ السيولة اللازمة في القطاع المالي أو المصرفي لمواجهة تداعيات أثر الفيروس على الاقتصاد الوطني والاستقرار المالي
مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

قام المصرف بخفض متطلبات الاحتياطي للودائع تحت الطلب بنسبة 50 في المائة، مما عزز السيولة في النظام المصرفي. كما تم السماح للمصارف المشاركة في خطة الدعم الاقتصادي الشاملة، حيث سوف تمنح البنوك المرونة اللازمة للاحتفاظ بحد أدنى لنسبة تغطية السيولة، يبلغ 70 في المائة. كما سيخفض الحد الأدنى لنسبة الأصول السائلة إلى 7 في المائة، وتقدر القيمة الاجمالية لإحتياطي السيولة التي سيتم تحريرها بنحو 95 مليار درهم.

مصرف البحرين المركزي

قام المصرف بإجراءات لتوفير مزيد من السيولة من خلال تخفيض متطلبات نسبة الاحتياطي النقدي لمصارف التجزئة من 5 في المائة إلى 3 في المائة وتخفيض نسبة التمويل إلى القيمة (LTV) عند تقديم قروض عقارية سكنية جديدة للبحرينيين عدا قروض برامج مزايا.

مؤسسة النقد العربي السعودي

قامت المؤسسة بدعم القطاع الخاص بحزم دعم تصل إلى 50 مليار ريال. كذلك قامت بضخ 50 مليار ريال لمدة عام بفائدة صفرية لتعزيز سيولة القطاع المصرفي وتمكينه من الاستمرار في تقديم الائتمان للقطاع الخاص، وإعادة هيكلة القروض بدون أي رسوم إضافية، ودعم خطط المحافظة على مستويات التوظيف في القطاع الخاص، إلى جانب الإعفاء لعدد من رسوم الخدمات البنكية الإلكترونية.

البنك المركزي التونسي

يقوم البنك المركزي بضخ السيولة في القطاع المصرفي في إطار عمليات السوق النقدية العادية، وعبر عن استعداداه لرفع حجم إعادة التمويل للقطاع المصرفي إذا ما وجدت البنوك نقصاً في السيولة.

البنك المركزي العُماني

لم يقم البنك بضخ السيولة، إنما عمل على تطبيق تدابير وإجراءات إحترازية لضمان توفر سيولة كافية في القطاع من خلال السماح للمصارف باستخدام جزء من احتياطياتها وكذلك تخفيض تكلفة التمويل من البنك المركزي.

البنك المركزي العراقي

قام البنك المركزي العراقي بضخ السيولة للمصارف من خلال تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني، من 15 في المائة إلى 13 في المائة. كما تم تأجيل تسديد أقساط مبادرة البنك المركزي العراقي لمدة 3 أشهر.

مصرف قطر المركزي

يدير المصرف السيولة في الجهاز المصرفي بشكل إستباقي، حيث أعلن عن تخصيص نافذة إعادة شراء (الريبو) بسعر فائدة صفرية، تستخدم بواسطة البنوك للاستفادة من السيولة بالإضافة إلى تسهيلات الريبو الحالية بسعر فائدة 1 في المائة. حيث تم تخفيض معدلات السياسة بشكل كبير وصلت إلى مرتين في مارس 2020. ويقوم مصرف قطر المركزي بمراقبة الوضع المتطور وسيتخذ مبادرات سياسية مناسبة إذا ما لزم الأمر.

بنك الكويت المركزي

لم يكن هنالك حاجة لضخ السيولة في القطاع المصرفي.

البنك المركزي المصري

يتمتع القطاع المصرفي المصري بمعدلات مرتفعة من السيولة سواءً بالعملة المحلية أو الأجنبية وبالتالي لم يكن هناك احتياج لتدخل البنك المركزي لضخ أي سيولة.

بنك المغرب

بالنظر إلى سياق تشديد السيولة الناجم عن الارتفاع الحاد في عمليات السحب من العملة المتداولة خلال فترات معينة من شهر مارس، قام البنك المركزي بضخ السيولة اللازمة، حيث وصل المبلغ إلى أكثر من 95 مليار درهم (ما يعادل 9.3 مليارات دولار)، كما تم وضع إجراءات جديدة تسمح بمضاعفة (بثلاثة مرات) قدرات إعادة تمويل البنوك من قبل المصرف المركزي .

كما تم الإشارة سابقاً، تتيح هذه التدابير إمكانية لجوء البنوك إلى كافة وسائل إعادة التمويل المتاحة بالدرهم وبالعملات الأجنبية، توسيع نطاق السندات والأوراق المالية التي يقبلها بنك المغرب في مقابل عمليات إعادة التمويل الممنوحة للبنوك، ليشمل مجموعة جد واسعة، وتمديد آجال عمليات إعادة التمويل.

البنك المركزي اليمني

على الرغم من الظروف الصعبة التي تمر بها اليمن على كافة الأصعدة منذ حوالي ستة أعوام، إلا ان البنك المركزي لا يزال ملتزماً بتوفير السيولة اللازمة للبنوك التجارية والإسلامية العاملة في اليمن وذلك لمساعدة هذه البنوك على الإيفاء بالتزاماتها تجاه المودعين الذين من المتوقع ان يقوموا بعمليات سحب مستمرة ومكثفة في المستقبل القريب وذلك بسبب أزمة جائحة كورونا.

رابعاً: استخدام أدوات السياسة النقدية لمواجهة تداعيات الفيروس على الاقتصاد الوطني والاستقرار المالي

مصرف الإمارات المركزي

سبق وأن أعلن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي عن تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي من الودائع تحت الطلب من 14 في المائة إلى 7 في المائة والتي ستضخ نحو 61 مليار درهم. بالإضافة إلى ذلك، وتماشياً مع

ترتيب ربط عملة الدرهم الإماراتي بالدولار الأمريكي، فقد قام مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بتعديل أسعار الفائدة بما يتماشى مع تخفيضات أسعار الفائدة الفيدرالية في 4 و16 مارس 2020.

مصرف البحرين المركزي

قام المصرف بخفض سعر الفائدة الأساسي على ودائع الأسبوع الواحد من 1.75 في المائة إلى 1.00 في المائة، كما قام المصرف بإجراءات لتوفير مزيد من السيولة من خلال تخفيض متطلبات نسبة الاحتياطي النقدي لمصارف التجزئة من 5 في المائة إلى 3 في المائة.

البنك المركزي التونسي

قام البنك المركزي التونسي بتخفيض نسبة الفائدة المرجعية بـ 100 نقطة أساس لتبلغ 6.75 في المائة منذ 17 مارس 2020 بهدف تخفيف العبء المالي على الأفراد والمؤسسات خاصة منها الصغيرة والمتوسطة، وذلك حفاظاً على ديمومتها وعلى مواطن الشغل بها، في إطار التخفيف من تداعيات الوباء على المستوى الاجتماعي والإقتصادي والمحافظة على الإستقرار المالي.

مؤسسة النقد العربي السعودي

قامت المؤسسة بخفض معدل اتفاقيات إعادة الشراء بواقع 75 نقطة أساس من 1.75 في المائة إلى 1 في المائة ومعدل اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس بواقع 75 نقطة أساس من 1.25 في المائة إلى 0.50 المائة، ويأتي هذا القرار حفاظاً على الاستقرار النقدي في ظل التطورات العالمية الأخيرة. قامت المؤسسة أيضاً بتفعيل عمليات السوق المفتوحة كأداة لدعم السيولة.

البنك المركزي العراقي

قام البنك المركزي العراقي بتخفيض نسبة الاحتياطي النقدي من 15 في المائة إلى 13 في المائة، كما استمر العمل بنافذة بيع العملة الأجنبية (اعتمادات وحوالات) لتلبية الطلب على العملة الأجنبية في تمويل الاستيرادات ولسحب فائض السيولة النقدية من خلال عملية التعقيم للمحافظة على استقرار أسعار الصرف وقيمة العملة المحلية.

البنك المركزي العُماني

تضمنت الإجراءات التي قام بها البنك المركزي العُماني خفض سعر الفائدة على عمليات إعادة الشراء بواقع 75 نقطة أساس إلى 0.50 في المائة، ورفع المدة القصوى لعمليات إعادة الشراء إلى ثلاثة أشهر، إلى جانب خفض سعر الفائدة على عمليات خصم أذون الخزانة الحكومية بواقع 100 نقطة أساس إلى 1 بالمائة، وخفض سعر الفائدة على عمليات مبادلة العملات الأجنبية بواقع 50 نقطة أساس، ورفع المدة القصوى لعمليات مبادلة العملات إلى ستة أشهر.

كما شملت حزمة التحفيزات تخفيض أسعار إعادة خصم الأوراق التجارية بواقع (100 – 125) نقطة أساس بالإضافة إلى رفع الحدود القصوى للاستثمار في سندات التنمية والصكوك الحكومية للسلطنة من 45 بالمائة إلى 50 بالمائة من إجمالي القيمة الصافية للبنك.

مصرف قطر المركزي

تم تخفيض أسعار السياسة المتمثلة في معدلات الإيداع (QMR) ومعدلات الإقراض (QMR)، ومعدلات الريبو مرتين خلال مارس 2020 في ضوء تطورات الاقتصاد الكلي المتطورة. وأعلن مصرف قطر المركزي عن نافذة إعادة شراء (الريبو) بنسبة صفرية، تستخدم بواسطة البنوك للاستفادة من السيولة بالإضافة إلى تسهيلات الريبو الحالية.

بنك الكويت المركزي

قام البنك بتاريخ 4 مارس 2020 بتخفيض سعر الخصم بواقع ربع نقطة مئوية. تبع ذلك تخفيض آخر بتاريخ 16 مارس 2020 بواقع نقطة مئوية كاملة، لينخفض سعر الخصم بذلك من 2.75 في المائة إلى 1.5 في المائة وهو المستوى الأدنى تاريخياً، مستهدفاً بذلك تخفيض تكلفة الاقتراض لجميع القطاعات الاقتصادية من أفراد ومؤسسات لتعزيز بيئة داعمة للنمو الاقتصادي والمحافظة على الاستقرار النقدي والاستقرار المالي .

وفي ذات الاتجاه، قام بنك الكويت المركزي أيضاً بإجراء تخفيض بذات القدر في سعر فائدة الريبو وأسعار جميع أدوات بنك الكويت المركزي للتدخل في السوق النقدي، وهي سلسلة إجراءات متكاملة تعزز انسياب التدفقات النقدية بين القطاع المصرفي وقطاعات الاقتصاد الوطني، وتحافظ على جاذبية الدينار الكويتي كوعاء، مجزٍ وموثوق للمدخرات، وأخذاً بعين الاعتبار ما يوفره ضمان الدولة للودائع من دعم لاستقرار القطاع المصرفي ومن ثم تعزيز الثقة بقوة واستقرار الدينار الكويتي.

البنك المركزي المصري

قام البنك المركزي المصري بتخفيض سعر الفائدة بمقدار 300 نقطة أساس وذلك لتشجيع حركة الاقتصاد المحلي والمستثمرين.

بنك المغرب

خلال اجتماعه بتاريخ 17 مارس 2020، خفض مجلس البنك المركزي سعر الفائدة الرئيس بمقدار 25 نقطة أساس إلى 2 في المائة لدعم النشاط الاقتصادي الوطني الذي بات يمر بظروف غير مواتية بفعل الجفاف وتداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد. كما قام البنك المركزي بضخ السيولة اللازمة.

خامساً: تفعيل أدوات السياسة الاحترازية الكلية لمواجهة تداعيات أثر الفيروس على الاستقرار المالي، والإجراءات المتخذة للحفاظ على سيولة القطاع المصرفي ومئاته مراكزه المالية

مصرف الإمارات المركزي

سبق أن أعلن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي عن تيسير بعض أدوات السياسة الاحترازية الكلية، حيث قام المصرف بزيادة نسب القرض إلى القيمة، المطبقة حالياً على قروض الرهن الممنوحة لمشتري المنازل للمرة الأولى، بخمس نقاط مئوية، ومن شأن ذلك زيادة القدرة على تحمل التكاليف، بدون زيادة في المخاطر المتأصلة.

يستفيد المشترون لأول مرة من كونهم سيكونون مطالبين بدفع قدر أقل من رأسمالهم الخاص عند شرائهم عقاراً للمرة الأولى. بالإضافة إلى ذلك، يتم السماح لجميع البنوك بالاستفادة من 60 في المائة كحد أقصى من رأس المال الوقائي الإضافي. من جانب آخر، ستمكن البنوك التي تم تصنيفها على أنها ذات أهمية نظامية من قبل المصرف من استخدام 100 في المائة من رأس المال الوقائي الإضافي المقرر لها كبنوك ذات أهمية نظامية. كما سيقوم المصرف المركزي بمراجعة الحدود القائمة حالياً التي تضع سقفاً أقصى لانكشاف البنوك للقطاع العقاري. عندما يبلغ الانكشاف ما يعادل 20 في المائة من محفظة قروض البنوك (مقاسة بالأصول المرجحة بالمخاطر)، سيسمح للبنوك بزيادته إلى 30 في المائة، ولكن سيطلب منها الاحتفاظ بمزيد من رأس المال.

مصرف البحرين المركزي

تخفيض نسبة التمويل إلى القيمة (LTV) عند تقديم قروض عقارية سكنية جديدة للبحرينيين عدا قروض برامج مزايًا.

البنك المركزي التونسي

اتخذ البنك عدة تدابير تتمثل في:

- التعاطي بمرونة أكبر فيما يخص مؤشر القروض إلى الودائع، وذلك من خلال الحد من الجهد ربع السنوي لخفض نسبة "الائتمان / الودائع" للبنوك من 2 في المائة إلى 1 في المائة، مع الحفاظ على نسبة الائتمان إلى الودائع عند 120 في المائة، وذلك للسماح للبنوك بدعم جهودها لتمويل الاقتصاد.

- عدم اعتبار اجراءات المساندة للمؤسسات والأفراد كعمليات إعادة هيكلة للقروض.

مؤسسة النقد العربي السعودي

قامت المؤسسة بتمديد فترة تسليم بيانات القطاع للإشراف على البنوك كخط (ICAAP و ILAAP) وتأجيل تطبيق بعض المتطلبات الاحترازية بالإضافة لإصدار تعليمات المعالجة المحاسبية والتنظيمية للتقارير المالية والالتزامات الائتمانية. كما تم تضمين مبالغ الدعم المقدمة ضمن برنامج دعم القطاع الخاص في احتساب نسبة القروض إلى الودائع. وتم تخفيض نسبة أوزان المخاطر المرجحة لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة (لغرض

احتساب نسبة كفاية رأس المال) لتصبح 85 في المائة بدلاً من 100 المائة، ذلك بهدف تحفيز البنوك على تمويل ودعم القطاع بما يتماشى مع إصلاحات بازل.

كما تم خفض أسعار الفائدة، وإطلاق برنامج دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وضخ سيولة في القطاع المصرفي، بالإضافة إلى التواصل مع البنوك وإجراء اختبارات الضغط ومتابعة مؤشرات السيولة بشكل دوري.

البنك المركزي العُماني

قام البنك المركزي العُماني بتخفيض متطلبات رأس المال الوقائي بنسبة 50 بالمائة من 2.5 في المائة إلى 1.25 في المائة، ورفع نسبة الإقراض بمقدار 5 بالمائة من 87.5 في المائة إلى 92.5 في المائة، مع إعطاء أولوية لقطاعات مثل الرعاية الصحية، إضافة إلى توجيه المصارف وشركات التمويل والتأجير التمويلي بالاستجابة لطلبات تأجيل سداد أقساط وفوائد / أرباح المقترضين المتأثرين بتداعيات الوضع الراهن لفترة ستة أشهر خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كذلك عمل البنك المركزي العُماني على تطبيق تدابير وإجراءات فورية للحفاظ على القطاع المالي وسيولته بهدف احتواء تداعيات الأوضاع الراهنة.

مصرف قطر المركزي

أعلن مصرف قطر المركزي عن تخصيص نافذة إعادة شراء (الريبو) بمبلغ خمسين مليار قطري بنسبة صفرية، تستخدم بواسطة البنوك للاستفادة من السيولة بالإضافة إلى تسهيلات الريبو الحالية بنسبة 1 في المائة. حيث تم تخفيض معدلات السياسة بشكل كبير وصلت إلى مرتين في مارس 2020. فضلاً عن إلغاء الرسوم المفروضة على نقاط البيع (POS) ورسوم السحب عبر الصراف الآلي (ATM)، كذلك تم إلغاء كافة العمولات والرسوم على استخدام أنظمة الدفع بين محال الصرافة والبنوك العاملة في الدولة. ويقوم مصرف قطر المركزي بمراقبة الوضع المتطور وسيتخذ مبادرات سياسية مناسبة إذا ما لزم الأمر.

بنك الكويت المركزي

في إطار الإجراءات الاحترازية التي يتخذها بنك الكويت المركزي لمواجهة آثار فيروس كورونا المستجد، وحرصاً على المحافظة على الاستقرار المالي في دولة الكويت من خلال الاطمئنان إلى مواصلة البنوك تقديم خدماتها المالية إلى العملاء والاقتصاد الوطني دون انقطاع. حيث أن بنك الكويت المركزي مستمر في أداء مهامه المرتبطة بالعمليات الرئيسية والإجراءات الأمنية ونظم الدفع والتسوية والمقاصة الإلكترونية للشيكات خلال فترة الإجازة المقررة من قبل مجلس الوزراء الموقر وتتوافر لديه الجهوزية العالية لضمان استمرار تقديم الخدمات المالية الأساسية اللازمة للجمهور، بما في ذلك إجراءات توفير النقد للبنوك، إضافة إلى فتح قنوات الاتصال لتقديم ما يلزم للبنوك من دعم ومساندة للاستمرار في أداء أعمالها.

من جانب آخر، تم التأكيد على البنوك بضرورة مواصلة تقديم الخدمات المالية الأساسية للجمهور دون انقطاع، وتوفير جميع الوسائل لتنفيذ هذه العمليات بالسرعة والكفاءة والأمان المعتاد، ويشمل ذلك عمليات سحب وإيداع

النقد، بالإضافة إلى صرف الشيكات وتنفيذ التحويلات المالية الداخلية والخارجية. إضافةً إلى التأكيد على البنوك بالقيام بشكل مستمر بصيانة أجهزة السحب الآلي وتغذيتها بالأوراق النقدية الكافية لتلبية احتياجات الجمهور دون انقطاع.

في هذا الإطار، تم التأكيد على البنوك لضمان استمرارية خدماتها عبر القنوات الإلكترونية ونقاط البيع، وكذلك مطالبتها بوقف الرسوم على أجهزة نقاط البيع والسحب الآلي والقنوات الإلكترونية لمدة ثلاثة أشهر، إضافةً إلى توجيهها نحو التعامل بإيجابية مع العملاء الذين تضررت أعمالهم جراء الأوضاع الراهنة.

من ناحية أخرى، تم التأكيد على البنوك بضرورة تقديم التعويض المالي والمعنوي لكل العاملين من القطاع المصرفي خلال فترة الإجازة. إضافةً إلى توجيه البنوك نحو تأجيل الاستحقاقات المترتبة على المتضررين لمدة ثلاثة أشهر دون تطبيق أي رسوم جزائية، ومطالبتها بالاستمرار في تقديم الخدمات المصرفية للشركات التجارية الموردة للسلع الأساسية والمرتبطة بالأمن الغذائي واحتياجات المجتمع، لضمان تلبية تلك الاحتياجات على نحو طبيعي.

كما تم التأكيد على ضرورة استمرار مراكز الاتصال لدى البنوك في العمل والرد على جميع استفسارات العملاء، إضافةً إلى توجيه البنوك نحو الامتناع عن البيع أو التنفيذ على الضمانات المرهونة مقابل القروض وعمليات التمويل المقدمة للعملاء لحين استقرار الأسواق وتحسن الأوضاع الاقتصادية. علماً بأنه في حال طلب العميل، يمكن للبنك بيع الضمانات مع موافاة بنك الكويت المركزي بتفاصيل وافية عن عملية البيع.

من جانب آخر، قامت البنوك المحلية بتأجيل أقساط التمويلات الاستهلاكية والمقسطة وأقساط البطاقات الائتمانية لكافة العملاء من المواطنين وأقساط التسهيلات الائتمانية للعملاء أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة لمدة 6 شهور مع إلغاء الفوائد والأرباح المترتبة على هذا التأجيل وأية رسوم أخرى.

في هذا الإطار، أصدر بنك الكويت المركزي تعميم إلى جميع البنوك المحلية بشأن عدم تقديم البيانات المالية المرحلية عن الفترة في 31 مارس 2020 إلى بنك الكويت المركزي، على أن تستمر البنوك بموافاة البنك المركزي بكافة البيانات الإحصائية والتقارير المطلوبة لتنفيذ مهام بنك الكويت المركزي الرقابية وفقاً للمواعيد المحددة سلفاً. كما عقد بنك الكويت المركزي اجتماعات متكررة مع أعضاء الجهاز التنفيذي بشأن الإجراءات الواجب اتخاذها للمحافظة على الاستقرار المالي في هذه الظروف الاستثنائية. وفي هذا الشأن، صدر بنك الكويت المركزي تعميم إلى جميع البنوك المحلية بشأن تفعيل خطط الطوارئ واستمرارية الأعمال ومواجهة الأزمات بشكل عاجل، مع ضرورة تحديثها بما تفرضه متطلبات الظروف الاستثنائية الراهنة بما يضمن استمرار الأعمال – وخاصة الأعمال الأساسية - دون إعاقة أو تعطل لأي أسباب، وتحديد ما يعود منها لغياب العنصر البشري أو نقصه، مع مراعاة القرارات التنظيمية الصادرة من الدولة. كما أكد البنك المركزي على ضرورة قيام البنوك بتحديد الأعمال ذات الأولوية والموظفين الذين سيقومون بتنفيذها (والفرق البديلة لهم)، سواءً في مقر العمل أو من المنزل – إن أمكن- مع وضع الضوابط اللازمة والآليات المناسبة للإشراف على الأعمال ومتابعة التقارير من قبل الإدارة العليا. وأكد كذلك على العناية القصوى بالموظفين الذين يطلب منهم العمل في المقرات الرئيسة للبنوك وفروعها، واتخاذ التدابير

الاحترافية لضمان سلامتهم. وأن يقوم مجلس إدارة البنك بالمتابعة المستمرة للتطورات الحالية وإجراءات المصرف تحت هذه الظروف.

فيما يخص أدوات السياسة الإحترازية الكلية، أصدر بنك الكويت المركزي تعميم بتاريخ 2 أبريل 2020 إلى جميع البنوك المحلية بشأن إجراء تعديلات على بعض التعليمات الرقابية وأدوات السياسة الإحترازية الكلية (Macroprudential Tools) بهدف تعزيز قدرة البنوك على ممارسة دورها الحيوي في الاقتصاد، وتوسيع المساحة الإقراضية لديها، وتدعيم قدراتها التمويلية، وتحفيزها على مواصلة تقديم القروض والتمويل للقطاعات الاقتصادية المنتجة، ودعم العملاء المتضررين من هذه الأزمة (أفراداً ومؤسسات) الذين هم بحاجة في هذه المرحلة إلى سيولة تمكنهم من مواصلة نشاطهم دون توقف، وبما يعزز من دورهم في دعم النشاط الاقتصادي. وذلك على النحو التالي:

- **معايير السيولة:** فيما يخص أدوات السيولة، فقد تم تعديل بعض النسب المتعلقة بها كما يلي:
 1. خفض الحد الأدنى لمعيار تغطية السيولة (LCR) من 100 إلى 80 في المائة.
 2. خفض الحد الأدنى لمعيار صافي التمويل المستقر (NSFR) من 100 إلى 80 في المائة.
 3. خفض الحد الأدنى لنسبة السيولة الرقابية من 18 إلى 15 في المائة.
 4. رفع الحد الأقصى للفجوة التراكمية السالبة والواردة ضمن تعليمات بنك الكويت المركزي بشأن نظام السيولة وفقاً لسلم الاستحقاقات، على النحو التالي:

الفترة	الحد الأقصى للفجوة التراكمية السالبة
7 أيام فأقل	من 10% إلى 20%
شهر فأقل	من 20% إلى 30%
ثلاثة أشهر فأقل	من 30% إلى 40%
سنة أشهر فأقل	من 40% إلى 50%

- **الحد الأقصى المتاح لمنح التمويل:** تم رفع الحد الأقصى المتاح لمنح التمويل من 90 إلى 100 المائة.
- **معيار كفاية رأس المال:** تم إدخال تعديلات على تعليمات بنك الكويت المركزي بشأن معيار كفاية رأس المال (بازل 3)، على النحو التالي:

1. الإفراج عن المصدرة الرأسمالية التحوطية (Capital Conservation Buffer) والبالغة 2.5 في المائة من الأصول المرجحة بالمخاطر على شكل حقوق مساهمين (CET1)، بحيث تخفّض متطلبات قاعدة رأس المال بمفهومه الشامل كما يلي:

مكونات رأس المال	المتطلبات
الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال بمفهومه الشامل (CET1 + AT1+T2):	من 10.5% إلى 13%
أ- الحد الأدنى لرأس المال الأساسي (CET1+AT1)	من 8.5% إلى 11%
ب- الحد الأدنى من حقوق المساهمين (CET1)	من 7.0% إلى 9.5%

2. خفض وزن المخاطر لمحفظه المشروعات الصغيرة والمتوسطة من 75 إلى 25 في المائة، مع توحيد تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة ليكون وفقاً للتعريف الوارد بالقانون رقم (98) لسنة 2013 في شأن إنشاء الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمعدل بالقانون رقم (14) لسنة 2018 ولائحته التنفيذية وتعديلاته.

من جانب آخر، تم تعديل القواعد الاسترشادية الصادرة بتاريخ 11 يناير 2005 بشأن استثناء أي عميل من الحدود القصوى المقررة للتركز الائتماني/التمويلي والقواعد التي تؤخذ في الاعتبار لدى دراسة طلبات الاستثناء لتشمل المشاريع الاقتصادية المهمة والتي يترتب على دعمها تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد المحلي. إضافة لذلك، تم تعديل تعليمات ضوابط التمويل الممنوح للعملاء الأفراد لغرض شراء و/أو تطوير العقارات الواقعة في مناطق السكن الخاص والسكن النموذجي الصادرة بتاريخ 12 نوفمبر 2013، بزيادة حجم التمويل الممنوح إلى قيمة العقار أو تكلفة التطوير (LTV) وفق التالي:

الحد الأقصى	طبيعة التمويل
من 50% إلى 60%	تمويل شراء أرض فضاء
من 60% إلى 70%	تمويل عقار قائم
من 70% إلى 80%	تمويل البناء فقط

يسري العمل بهذه التعديلات حتى نهاية عام 2020 على أن تتم مراجعتها في ذلك التاريخ.

البنك المركزي المصري

أصدر البنك المركزي المصري تعليمات بتأجيل الاستحقاقات الائتمانية للأفراد والمؤسسات والشركات المتوسطة والصغيرة لمدة 6 أشهر وعدم تطبيق عوائد وغرامات إضافية على التأخر في السداد، بالإضافة إلى خفض سعر العائد لبعض القطاعات في إطار المبادرات التي أطلقها البنك المركزي بهدف دعم القطاعات الأكثر تأثراً في الوقت الحالي من 10 إلى 8 في المائة وذلك للحد من مخاطر التعثر والحفاظ على التصنيف الائتماني للعملاء مما يعزز من الاستقرار المالي.

بنك المغرب

قام بنك المغرب بتخفيف بعض المتطلبات الاحترازية، ذلك بتمكين البنوك بإستعمال جزء من رأس المال الوقائي (Capital conservation buffer). كما تجدر الإشارة أن نسبة المتطلب الإضافي لرأس المال لمواجهة تقلبات الدورة المالية والاقتصاد (Counter Cyclical Capital Buffer) الذي يهدف إلى حماية القطاع المالي من تراكم المخاطر جراء الإفراط في منح الائتمان محددة بصفر في المائة، في ظل وضع يعرف بتباطؤ النشاط الائتماني.

من جانب آخر، اتخذ بنك المغرب مجموعة من الإجراءات لمواكبة مؤسسات الائتمان في هذه الظروف الاستثنائية عبر ضخ السيولة اللازمة وتخفيف القواعد الاحترازية المتعلقة بالمتطلبات من السيولة والأموال الذاتية ومخصصات الديون. وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من الوقف الاختياري الممنوح لسداد القروض المصرفية

الممنوحة للشركات والأسر في النصف الأول من عام 2020، ستتم مراجعته في نهاية عام 2020 من أجل تحديد القروض المتعثرة فعلياً من تلك التي يمكن تسديدها بشكل طبيعي. وفي إطار التنسيق بين السلطات التنظيمية الوطنية الممثلة في لجنة التنسيق والإشراف على المخاطر الشمولية، كانت المخاوف المرتبطة بأحدث التطورات في سوق الأسهم المغربية موضوع العديد من المناقشات والتقييمات والمشاورات بين أعضاء هذه اللجنة، تبعاً لذلك، قررت الهيئة المغربية لسوق الرساميل ابتداءً من 17 مارس 2020، تخفيض الحد الأقصى لاعتبات التغيير المطبقة على الأدوات المالية المدرجة للتداول في بورصة الدار البيضاء.

يستعرض الجدول التالي ملخص عن أدوات السياسة الإحترازية الكلية والسياسة النقدية:

أدوات السياسة النقدية المستخدمة				أداة السياسة الإحترازية الكلية والجزئية المستخدمة										المصرف المركزي
¹³ RRR	¹² REPO	¹ DISC	¹⁰ DW	Other	DIVs ₉	⁸ RWA	⁷ DSIB	⁶ LTV	⁵ DTI	⁴ NSFR	³ LCR	CCyB ₂	CCoB ₁	
√	√	√	√	-	√	√	-	-	-	-	-	-	-	الأردن
√	√	-	-	-	-	-	√	√	-	-	√	-	√	الإمارات
√	-	-	√	-	-	√	-	√	-	√	√	-	-	البحرين
-	√	√	√	¹⁴ √	√	-	-	-	-	-	-	-	-	تونس
√	√	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	السعودية
√	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	العراق
-	√	√	-	¹⁵ √	-	-	-	-	-	-	-	-	√	عُمان
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	فلسطين
-	√	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	قطر
-	√	√	-	-	-	√	-	√	-	√	√	-	√	الكويت
√	√	√	√	¹⁶ √	-	-	-	-	-	-	-	-	-	مصر
-	√	√	√	-	√	-	-	-	-	-	√	-	√	المغرب

1. هامش رأس المال التحفظي، 2. هامش رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية، 3. نسبة تغطية السيولة، 4. صافي التمويل المستقر، 5. نسبة الدين إلى الدخل، 6. نسبة القرض إلى القيمة، 7. هامش رأس المال للبنوك ذات الأهمية النظامية محلياً، 8. الموجودات المرجحة بالمخاطر، 9. قيود توزيع الأرباح، 10. نافذة الإيداع، 11. سعر إعادة الخصم، 12. سعر إتفاقيات إعادة الشراء، 13. نسبة الإحتياطي النقدي الإلزامي، 14. نسبة القروض إلى الودائع، 15. خفض سعر الفائدة على عمليات مبادلة العملات الأجنبية بواقع 50 نقطة أساس، ورفع المدة القصوى لعمليات مبادلة العملات إلى ستة أشهر، ورفع الحدود القصوى للاستثمار في سندات التنمية والصكوك الحكومية للسلطنة من 45% إلى 50% من إجمالي القيمة الصافية للبنك، 16. اعفاء البنوك لمدة عام من نسب تركيز المحافظ الائتمانية لدى أكبر 50 عميل والأطراف المرتبطة به.

سادساً: الإجراءات المتخذة لدعم القطاعات الاقتصادية المنتجة (بما في ذلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة) وحمايتها من مخاطر التعثر المصرفي

مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

من أجل السماح للشركات الصغيرة والمتوسطة بالحصول على تمويل إضافي، خفض مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي مبالغ رأس المال التي يتعين على البنوك الاحتفاظ بها مقابل قروضها الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة تتراوح بين 15 و 25 في المائة، بما يتماشى بوجه عام مع معايير الحد الأدنى المقررة بواسطة لجنة بازل. إضافة الى ذلك يلزم المصرف المركزي جميع البنوك بفتح الحسابات لعملاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في غضون فترة زمنية قصيرة أقصاها يومان بشرط توفر الوثائق المطلوبة وان تكون المخاطر مقبولة في ضوء التزامات مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

مصرف البحرين المركزي

أعلن صندوق العمل "تمكين" عن تعزيز جهوده من أجل التركيز على إعادة توجيه برامجه لدعم مؤسسات القطاع الخاص المتأثرة من الأوضاع الراهنة نتيجة مواجهة فيروس كورونا. تأتي هذه الجهود لمواجهة انعكاسات الانتشار العالمي لفيروس كورونا وتأثيره على المستوى الاقتصادي، وتوفير الدعم اللازم للقطاع الخاص للتعامل مع آثاره. سيتم تقديم الدعم للمؤسسات المتأثرة من خلال برنامج خاص يهدف إلى دعم استمرارية الأعمال من خلال توجيه موارد "تمكين" نحو تلبية احتياجات القطاع الخاص المتعلقة بالوقت الراهن على الوجه الأمثل. وتشمل جهود إعادة توجيه برامج الدعم إعادة جدولة وهيكله القروض بالتعاون مع البنوك الشريكة، التي تقدم حلول تمويلية وسيولة لمؤسسات القطاع الخاص من خلال مختلف برامج التمويل. كما من المقرر إنجاز مسح فوري لحصر جهود مختلف الجهات الحكومية والبرامج الوطنية في دعم القطاع الخاص، للوقوف بشكل جذري على الاحتياجات والتحديات الحالية والتعرف بشكل دقيق على أهم متطلبات مؤسسات القطاع الخاص في ظل الظروف الراهنة.

البنك المركزي التونسي

اتخذت وزارة المالية التونسية بالتعاون مع البنك المركزي التونسي جملة من الاجراءات ذات الطابع الجبائي والمالي بهدف دعم المؤسسات المتضررة والحدّ من التداعيات الاجتماعية والاقتصادية لإنتشار فيروس كورونا. وتمّ في هذا السياق إحداث آلية لضمان قروض التصرف الجديدة المسندة من قبل البنوك، تسدد على مدة 7 سنوات منها سنتي إمهال، وتنتفع بهذه القروض القطاعات الأكثر تضرراً.

كما سيتمّ تفعيل إجراءات عامّة عبر إحداث صندوقي استثمار لدعم الهيكلة المالية للمؤسسات وبمبادرة من صندوق الودائع والأمانات بهدف تمويل الشركات الاستراتيجية ودعم الموارد الدائمة للشركات التي تحافظ على مواطن الشغل، ويخصّص الصندوق الثاني حصرياً لإعادة شراء مساهمات صناديق الاستثمار بالنسبة للمؤسسات الناشطة في المجالات الاستراتيجية التي تمرّ بصعوبات. بالنسبة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة. فقد تمّ إحداث خطة بمبلغ 300 مليون دينار تونسي لإعادة تمويل قروض الدعم المسندة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. التي تأثرت بالأزمة الصحية.

مؤسسة النقد العربي السعودي

تم إطلاق برنامج دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، واتخاذ تدابير تدعم الأفراد ومنشآت القطاع الخاص ومنها إلغاء العديد من الرسوم (تشمل رسوم إعادة هيكلة التمويلات، وإلغاء الاتفاقيات، والعمليات الإلكترونية)، وتقديم الدعم والتمويل اللازم للقطاع الخاص والمحافظة على مستويات التوظيف فيه، والتوضيح للبنوك المعالجة المحاسبية والتنظيمية والأخذ بالاعتبار برامج الدعم، مما يحسن تصنيف هذه القطاعات لدى البنوك أيضاً. كما تم تخصيص حزمة الدعم الأولى (50 مليار ريال) للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وتشمل عدة إجراءات كتأجيل دفعات القروض لدعم استمرارية الاعمال، إلى جانب برنامج التمويل المضمون، وتخفيض نسبة أوزان المخاطر المرجحة لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وتهدف تلك الإجراءات إلى دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى حماية القطاع المصرفي من تعثرات القطاع الخاص.

البنك المركزي العراقي

قام البنك المركزي العراقي باتخاذ الإجراءات التالية لدعم القطاعات الاقتصادية المنتجة:

- (أ) تأجيل اقساط مبادرته الممنوحة من خلال المصارف للأنشطة الاقتصادية المختلفة لتخفيف العبء عليهم.
- (ب) تشجيع المصارف على تأجيل تسديد اقساط القروض لتقليل حجم القروض المتعثرة الناتجة عن توقف النشاط الاقتصادي، وكذلك تأثر بعض القطاعات المهمة مثل السياحة والنقل والمطاعم والفنادق وغيرها.

أما على صعيد المنشآت الصغيرة والمتوسطة، فقد قام البنك المركزي باتخاذ الإجراءات التالية:

- (أ) تأجيل اقساط القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة لمدة 3 أشهر من مبادرة البنك المركزي.
- (ب) الاستمرار بمنح قروض جديدة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من مبادرة البنك المركزي.
- إضافةً إلى قيام بعض المصارف بتأجيل اقساط القروض الممنوحة لبعض القطاعات الاقتصادية التي تأثرت بشكل سلبي بفيروس كورونا.

البنك المركزي العُماني

قام البنك المركزي العُماني بعدة إجراءات لدعم القطاعات الإنتاجية، مثل إعفاء المصانع في المدن الصناعية من الإيجار لمدة ثلاثة أشهر، وإعفاء الشركات من رسوم تجديد السجل التجاري لمدة ثلاثة أشهر، وإعفاء المطاعم من ضريبة السياحة والبلدية حتى نهاية أغسطس 2020، وإعفاء المؤسسات التجارية من ضريبة البلدية حتى نهاية أغسطس 2020، وتأجيل تقديم الإقرار الضريبي ودفع الضريبة لمدة ثلاثة أشهر من تاريخ الاستحقاق، والإعفاء من جميع الغرامات والعقوبات المتعلقة بالمدفوعات الضريبية.

من ناحية الضرائب وتأثيرها المباشر وغير المباشر على أداء مؤسسات القطاع الخاص، فقد اعتمدت الحكومة العديد من الاجراءات الضريبية للتخفيف من التداعيات المترتبة على جائحة كورونا، نلخصها فيما يأتي:

- يجوز تقديم وسداد الضريبة المستحقة خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر والاعفاء من الغرامات والجزاءات المترتبة على عدم تقديم الاقرارات وسداد الضريبة في مواعيدها وذلك للمتضررين من الأوضاع الراهنة نتيجة للإجراءات الاحترازية.

- جواز سداد الضريبة على اقساط والاعفاء من الضريبة الاضافية (المحددة قانونا بواقع 1% شهريا من قيمة المبلغ غير المسدد).

فيما يخص قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، قام البنك المركزي العُماني بإجراءات عديدة لدعمه، كتأجيل أقساط قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستحقة للدفع خلال ستة أشهر القادمة، تأجيل أقساط القروض المستحقة الدفع لبنك التنمية العُماني خلال ستة أشهر القادمة. ولتشجيع البنوك على تقديم تسهيلات إضافية وبأسعار فائدة أقل، تم من قبل البنك المركزي العُماني فتح نوافذ السيولة بأسعار ميسرة. بالإضافة الى ذلك، أقر مجلس

الشؤون المالية وموارد الطاقة دعم المحفظة الاقراضية لصندوق الرفد (صندوق متخصص لتمويل المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة) لزيادة عدد القروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تم تأجيل أقساط القروض المستحقة الدفع لبنك التنمية العُماني خلال ستة أشهر. ولتشجيع البنوك على تقديم تسهيلات إضافية وبأسعار فائدة أقل، قام البنك المركزي العُماني بفتح نوافذ السيولة بأسعار ميسرة. بالإضافة الى ذلك، أقر مجلس الشؤون المالية وموارد الطاقة دعم المحفظة الاقراضية لصندوق الرفد لزيادة عدد القروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

مصرف قطر المركزي

أعلنت الحكومة عن حزمة بقيمة 75 مليار ريال قطري تهدف إلى دعم الشركات الصغيرة والقطاعات التي تضررت بشدة (مثل قطاع الضيافة والسياحة وتجارة التجزئة والمجمعات التجارية والخدمات اللوجستية)، كما شملت تقديم إعفاءات لمدة ستة أشهر على مدفوعات المرافق (الماء والكهرباء). إعفاء السلع الغذائية والطبية من الرسوم الجمركية لمدة ستة أشهر. إضافةً إلى تخصيص مبلغ ثلاث مليارات ريال ضمن حزمة الدعم لمنح قروض ميسرة وبدون عمولات أو رسوم للشركات المتضررة لدعم الرواتب والإيجارات عبر ضمانات يصدرها بنك قطر للتنمية للبنوك العاملة في الدولة. كما تم توجيه القطاع المصرفي بتأجيل أقساط القروض للقطاعات المتضررة بناءً على طلبها لتسهيل التدفقات النقدية لمدة 6 أشهر.

من المتوقع أن يستفيد قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من حزمة الدعم التي أعلنت عنها الحكومة البالغة ثلاث مليارات ريال والتي تأتي ضمن حزمة الدعم لمنح قروض ميسرة وبدون عمولات أو رسوم للشركات المتضررة لدعم الرواتب والإيجارات عبر ضمانات يصدرها بنك قطر للتنمية للبنوك العاملة في الدولة. علاوة على ذلك، فإن تأجيل أقساط القروض للقطاعات المتضررة بناءً على طلبها سيساعد أيضاً قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. كما تجدر الإشارة إلى أن المناطق اللوجستية والصناعات الصغيرة والمتوسطة معفاة من مدفوعات الإيجار لمدة 6 أشهر. يضاف إلى ذلك الإعفاءات الجمركية للسلع والبضائع الغذائية والطبية، مع إعفاء المستثمرين من رسوم الكهرباء والماء وبدل الإيجارات في المناطق اللوجستية.

بنك الكويت المركزي

اعتمد مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ 31 مارس 2020 حزمة من التوصيات التي تستهدف دعم القطاعات الاقتصادية المنتجة وحمايتها من التعثر، ونستعرض فيما يلي بعض تلك التوصيات:

1. دعم رواتب المسجلين على الباب الخامس في التأمينات الاجتماعية بالقطاعات المتضررة.
2. مساعدة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والصناعية والزراعية عن طريق تأجيل الأقساط الممولة من قبل الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومحفظة التمويل الزراعي في البنك الصناعي.

3. تقديم قروض بشروط ميسرة وطويلة الأجل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة عن طريق تمويل مشترك من البنوك المحلية والصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

4. تقديم البنوك المحلية قروض بشروط ميسرة وطويلة الأجل للشركات والعملاء المتضررين.

5. تأجيل حصة أصحاب الأعمال في القطاعين الأهلي والنفطي غير المملوك للدولة بالكامل من الاشتراكات الشهرية المستحقة لمؤسسة التأمينات الاجتماعية لمدة 6 شهور بالإضافة إلى تأجيل سداد الاشتراكات الشهرية المستحقة على المؤمن عليهم وفقاً لأحكام الباب الخامس من قانون التأمينات الاجتماعية لمدة 6 شهور وكذلك تأجيل خصم الجزء المستبدل من المعاش التقاعدي وفقاً للمادة (77) من قانون التأمينات الاجتماعية لمدة 6 شهور.

6. تقديم إعفاءات حكومية للمؤسسات الاقتصادية المتضررة في القطاعات الاقتصادية المنتجة وقطاع الجمعيات التعاونية من بعض الرسوم والمستحقات الحكومية شريطة انعكاس هذه الإعفاءات على عملاتهم بذات القيمة.

7. توجيه الجهات الحكومية بتسريع الدورة المستندية لسداد الالتزامات المستحقة للقطاع الخاص بالسرعة الممكنة.

بالإضافة إلى ذلك قام بنك الكويت المركزي بتخفيض سعر الخصم إلى مستوى هو الأدنى تاريخياً (كما سبق ذكره) بالإضافة إلى تعديل بعض تعليماته الرقابية وأدوات سياسة التحوط الكلي، بما يساهم بدعم النمو الاقتصادي ويساعد البنوك في هذه الظروف على أداء دورها الحيوي في الاقتصاد ويحفزها على تقديم مزيد من القروض والتمويل للقطاعات الاقتصادية المنتجة والعملاء المتأثرين من الأزمة، والذين هم بحاجة إلى سيولة تمكنهم من مواصلة نشاطهم دون توقف في ظل هذه الظروف، تجنباً لتحول الصعوبات التي يواجهها العملاء من نقص مؤقت في السيولة إلى تحديات طويلة الأجل تؤثر على ملاءتهم المالية.

كما وجه بنك الكويت المركزي نحو وقف الرسوم على أجهزة نقاط البيع والقنوات الإلكترونية لمدة 3 شهور بالإضافة إلى تأجيل الاستحقاقات المترتبة على المتضررين من هذه القطاعات لمدة 3 شهور. ومن جانب آخر، قام اتحاد المصارف الكويتية بتأجيل الاستحقاقات على قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لمدة 6 شهور مع إلغاء الفوائد والأرباح المترتبة على هذا التأجيل.

من جانب آخر، تم إتخاذ الإجراءات التالية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

1. قامت البنوك المحلية بتأجيل أقساط التسهيلات الائتمانية للعملاء أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة لمدة 6 شهور مع إلغاء الفوائد والأرباح المترتبة على هذا التأجيل وأية رسوم أخرى.

2. اعتمدت الحكومة حزمة من الإصلاحات تستهدف معالجة التداعيات الاقتصادية وتخفيف آثارها ومضاعفاتها على المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومساعدتها على تخطي الظروف الراهنة عبر توفير السيولة اللازمة لتظل قادرة على مواصلة خدماتها وهي:

أ. مساعدة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والصناعية والزراعية عن طريق تأجيل الأقساط الممولة من قبل الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومحفظة التمويل الزراعي في البنك الصناعي.

ب. تقديم قروض بشروط ميسرة وطويلة الأجل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة عن طريق تمويل مشترك من البنوك المحلية والصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

3. قام بنك الكويت المركزي بخفض وزن المخاطر لمحفظة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من 75 في المائة إلى 25 في المائة، والذي من شأنه تحفيز البنوك على تقديم الدعم والمساعدة لهذا القطاع.

البنك المركزي المصري

تم وضع خطط عاجلة لزيادة الحدود الائتمانية مع البنوك الخارجية بما يضمن استمرار توفير التمويل اللازم لعمليات التجارة الخارجية، كذلك الاحتفاظ بإيداعات العملاء لتكوين احتياطيات كبيرة من "البنكنوت" لدى شبكة الفروع ومراكز النقد الخاصة بهم. إضافةً لذلك، تم العمل على استبدال المسحوبات النقدية بالمبالغ الكبيرة بتحويلات أو شيكات مصرفية. كما قام البنك المركزي بتوجيه مبلغ 20 مليار جنيه لدعم وتحفيز البورصة المصرية والمساهمة في انتعاش السوق وهو ما دفع البرصة المصرية لتسجل ثالث أفضل أداء عالمياً في جلسة 23 مارس وفقاً لبلومبرج.

من جانب آخر، قام البنك المركزي بتوجيه البنوك لتقوم بشكل فوري بإتاحة الحدود الائتمانية اللازمة لمقابلة تمويل العمليات الاستيرادية للسلع الأساسية والاستراتيجية بما يضمن تلبية طلبات الشركات المستوردة لها وعلى وجه الخصوص السلع الغذائية لتغطية احتياجات الاسواق وكذلك وضع خطط عاجلة لزيادة الحدود الائتمانية مع البنوك الخارجية بما يضمن استمرار توفير التمويل اللازم لعمليات التجارة الخارجية بالإضافة إلى إتاحة الحدود الائتمانية اللازمة لتمويل رأس المال العامل وبالأخص صرف رواتب العاملين بالشركات.

إضافةً لما سبق التطرق له، هنالك العديد من المبادرات الصادرة بأسعار عائد منخفضة لدعم كل من القطاع السياحي والصناعي الخاص والزراعي والتمويل العقاري لمتوسطي الدخل.

كذلك تم اصدار تعليمات للبنوك بتأجيل الاستحقاقات الائتمانية للشركات المتوسطة والصغيرة لمدة 6 أشهر وعدم تطبيق عوائد أو غرامات إضافية على التأجيل في السداد، مع استمرار احتساب سعر العائد خلال فترة التأجيل وإحاطة العميل بالتكلفة الإضافية التي سيتحملها والمترتبة على التأجيل، والامتنال لطلب العميل في حالة عدم رغبته من الاستفادة من التأجيل. كما تقرر استمرار سريان مبادرة البنك المركزي الصادرة لتمويل الشركات والمنشآت الصغيرة بسعر عائد 5 في المائة، إضافةً إلى الالتزام بالإجراءات المبسطة للتعرف على هوية العملاء من الشركات والمنشآت متناهية الصغر، وإتاحة الحدود الائتمانية اللازمة لمقابلة تمويل العمليات الاستيرادية للسلع الأساسية والاستراتيجية وعلى وجه الخصوص السلع الغذائية لتغطية احتياجات الاسواق. وكذلك إتاحة الحدود الائتمانية اللازمة لتمويل رأس المال العامل وبالأخص صرف رواتب العاملين بالشركات.

بنك المغرب

وضع البنك المركزي بالتنسيق مع المجموعة المهنية لبنوك المغرب حزمة من التدابير التي من شأنها الحفاظ على أكبر قدر من مناصب الشغل في القطاعات الاقتصادية المنتجة، وحمايتها من مخاطر التعثر عبر تقديم المساعدة للمقاولات ونخص بالذكر تأجيل سداد القروض البنكية ومد المقاولات بقروض استثنائية لتمويل احتياجات أموال الدوران.

في هذا السياق، تم إتخاذ تدابير لفائدة المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة والمهن الحرة التي تواجه صعوبات نذكر منها:

- تأجيل سداد القروض البنكية وتلك المتعلقة بقروض الايجار حتى 30 يونيو بدون أداء رسوم أو غرامات
- تعزيز البرنامج الخاص بإعادة تمويل البنوك من بنك المغرب المتعلق بالمقاولات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، عن طريق إدماج القروض التشغيلية إلى جانب قروض الاستثمار، والرفع من وتيرة إعادة تمويلها
- وضع آلية ضمان جديد مخصصة بشكل أساسي للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تسمح لها بإمكانية الاستفادة من تمويلات اضافية تغطي احتياجات أموال الدوران

كما أقرت لجنة اليقظة تدابير أخرى تمثلت في تعليق أداء المساهمات الاجتماعية إلى غاية 30 يونيو 2020، وتدابير ضريبية، يمكن للمقاولات التي يقل رقم معاملاتها للسنة المالية 2019 عن 20 مليون درهم ما يعادل حوالي 2 مليون دولار، الاستفادة من تأجيل وضع التصريحات الضريبية حتى 30 يونيو 2020 إذا رغبت في ذلك.

سابعاً: الإجراءات المتخذة لتخفيض المخاطر الناشئة عن احتمالية التعثر المصرفي لقطاع الأفراد

مصرف الإمارات المركزي

فرض مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي على البنوك المشاركة في الخطة الموجهة استخدام التمويل في منح إعفاء مؤقت لعملائها من شركات القطاع الخاص وعمالها الأفراد لغاية ديسمبر 2020.

مصرف البحرين المركزي

تقدم جميع مصارف التجزئة وشركات التمويل لجميع المواطنين البحرينيين والشركات المالية وغير المالية المقيمة 6 أشهر تأجيل لأقساط الديون بدون رسوم، وبدون فوائد على الفائدة، ولا زيادة في سعر الربح/الفائدة. ويشمل التوجيه الرصيد المستحق لبطاقات الائتمان الذي تم خصمه بالفعل من حد بطاقة الائتمان اعتباراً من 19 مارس 2020 . ويجب على أي عميل يرغب في الاستفادة من فترة تأجيل أقصر من 6 شهور أو لا يرغب في الاستفادة من خدمة التأجيل، إبلاغ مؤسسة الإقراض التي يتعامل معها وفقاً لذلك.

البنك المركزي التونسي

كما تم ذكره سابقاً، إعتد البنك المركزي إجراءات إستثنائية بالنسبة للأفراد الذين يقل دخلهم الشهري الصافي عن ألف دينار، حيث تمّ تأجيل آلي لأقساط القروض التي يحل أجلها بداية من مارس 2020 والى غاية سبتمبر 2020.

مؤسسة النقد العربي السعودي

قامت المؤسسة بدعم تأجيل الدفعات عن الافراد المشمولين في نظام (ساند) وهو نظام التأمين ضد التعطل عن العمل وذلك لمدة 3 أشهر ابتداءً من أبريل 2020 بغرض دعم الإنفاق والحد من أثر تعثرات القروض. كما قامت باتخاذ تدابير لتقديم البنوك للدعم اللازم للأفراد الذين فقدوا وظائفهم في القطاع الخاص نتيجة انتشار فيروس كورونا بحيث يتم تأجيل الأقساط لهم لمدة 6 أشهر دون تكلفة أو رسوم إضافية.

البنك المركزي العراقي

تم تأجيل سداد القروض لمدة 3 أشهر من مبادرة البنك المركزي العراقي. إضافةً إلى تشجيع المصارف على تأجيل اقساط القروض الممنوحة للأفراد لاسيما للذين تأثر دخلهم بشكل سلبي في ظل انتشار فيروس كورونا.

البنك المركزي العُماني

وجه البنك المركزي العُماني المصارف وشركات التمويل والتأجير التمويلي بالاستجابة لطلبات تأجيل سداد أقساط وفوائد / أرباح المقترضين المتأثرين بتداعيات الوضع الراهن لفترة ستة أشهر للمتضررين. كما لم يتم تغيير أو تجميد تصنيف القروض خلال نفس الفترة.

مصرف قطر المركزي

من المتوقع أن تحمي جميع التدابير التي سبق ذكرها والتي تم اتخاذها في سبيل حماية قطاع الشركات الخاصة، وخاصة قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بأجور ورواتب الأفراد. وبالتالي، فمن المرجح أن تظل المخاطر الناشئة عن احتمالية التعثر المصرفي لقطاع الأفراد منخفضة.

بنك الكويت المركزي

قامت البنوك المحلية بتأجيل أقساط التمويلات الاستهلاكية والمقسطة وأقساط البطاقات الائتمانية لكافة العملاء لمدة 6 شهور مع إلغاء الفوائد والأرباح المترتبة على هذا التأجيل وأية رسوم أخرى.

البنك المركزي المصري

قام البنك المركزي المصري باتخاذ جملة من الإجراءات لحماية قطاع الأفراد، نذكر منها:

– تم تأجيل كافة الاستحقاقات الائتمانية للعملاء الافراد (تشمل القروض لأغراض استهلاكية والقروض العقارية للإسكان الشخصي)، وذلك لمدة 6 أشهر مع عدم تطبيق عوائد أو غرامات إضافية على التأخر في السداد.

– أصدر البنك المركزي مبادرة جديدة بشأن عملاء الأفراد غير المنتظمين البالغ إجمالي مديونياتهم غير المنتظمة لدى كافة البنوك أقل من مليون جنيه (بدون البطاقات الائتمانية). ويتم بموجب تلك المبادرة إسقاط كافة العوائد المتركمة بعد التعثر والتنازل عن جميع القضايا المتداولة والمتبادلة بين البنك والعميل لدى المحاكم فور الاتفاق على شروط السداد، بالإضافة إلى إلغاء حظر التعامل معهم وتحرير الضمانات والرهن الخاصة بتلك المديونيات عند قيام العميل بسداد نسبة 50 في المائة من صافي رصيد المديونية بدون العوائد المهمشة.

– كما تم تعديل القواعد المنظمة لنظام تسجيل الائتمان بالبنك المركزي المصري وذلك فيما يتعلق بفئات العملاء غير المنتظمين في السداد شاملاً التعليمات الخاصة بإدراج الافراد في القوائم السلبية وأسس التعامل مع هؤلاء العملاء. ويأتي ذلك في إطار التوجه الحالي لدعم العملاء غير المنتظمين بغرض التيسير عليهم لإعادة إدماجهم في القطاع المصرفي والمساهمة في النمو الاقتصادي. وقد تضمن ما يلي:

- تعديل حد الإقرار للإدارة المركزية لتجميع مخاطر الائتمان بالبنك المركزي ليُصبح مائة ألف جنيه فأكثر.
- إلغاء القائمة السوداء للعملاء من المؤسسات وإلغاء القوائم السلبية للعملاء الحاصلين على قروض لأغراض استهلاكية.
- تخفيض مدد الإفصاح عن المعلومات التاريخية للعملاء بعد السداد.
- إطلاق حرية التعامل مع العملاء (من فئات تصنيف محددة) وإلغاء حظر التعامل معهم.
- تنقية قواعد بيانات العملاء غير المنتظمين، وحذف العملاء ذوي المديونيات الأقل من ألف جنيه بصفة استثنائية ولمرة واحدة.

بنك المغرب

توزعت التدابير التي أقرتها لجنة اليقظة الاقتصادية بين الإجراءات والتدابير لفائدة العاملين في القطاع المهيكل وغير المهيكل. إذ سيستفيد جميع المأجورين المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في فبراير 2020، المتوقفون عن العمل من طرف مقاوله في وضعية صعبة، من تعويض شهري ثابت وصافي (ما يُعادل 200 ألف دولار)، بالإضافة إلى التعويضات العائلية وتلك المتعلقة بالتأمين الاجباري عن المرض، كما سيتمكن الأجراء أيضاً من الاستفادة من تأجيل سداد القروض البنكية (قروض الاستهلاك، وقروض السكن) إلى غاية 30 يونيو 2020.

كذلك أقرت اللجنة تدابير لفائدة العاملين في القطاع الغير المهيكل غير المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، حيث سيستفيد كل حامل لبطاقة "الرميد" (نظام التغطية الصحية) وتوقف عن العمل بسبب فيروس كورونا، بتعويض شهري يتراوح ما بين ما يعادل 80 دولار إلى 120 دولار، وذلك حسب عدد الأشخاص في الأسرة. بالنسبة للفئات الهشة الأخرى التي لا تتوفر على بطاقة الرصيد، تستفيد من نفس الامتيازات في المرحلة الثانية من هذه المبادرة.

ثامناً: تشكيل اللجان داخل المصرف المركزي أو بالإشتراك مع المؤسسات الرسمية الأخرى أو البنوك، للإستمرار في رصد تطورات وتداعيات الفيروس على الإستقرار المالي

مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

نفذ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي حوكمة قوية لإدارة الأزمات تشمل ثلاثة مستويات (1) مجلس الإدارة، و (2) لجنة سياسة الاستقرار المالي على المستوى التنفيذي، ومستوى اللجنة الفنية ممثلة بمجموعة العمل على الاستعداد للأزمة المالية وإدارتها. وبالتعاون مع السلطتين الرقابيتين القائمتين على تنظيم الخدمات المالية في كل من سلطة تنظيم الخدمات المالية في سوق أبوظبي العالمي وفي مركز دبي المالي العالمي، أصدر المصرف المركزي مجموعة توجيهات للبنوك وشركات التمويل حول تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9). تُمكن هذه التوجيهات البنوك وشركات التمويل من الاستفادة من المرونة التي يوفرها إطار المعيار الدولي مع الالتزام في الوقت نفسه بالحفاظ على أعلى مستويات الامتثال والاتساق.

مصرف البحرين المركزي

لم يتم تشكيل أية لجان داخل المصرف المركزي أو بالإشتراك مع المؤسسات الرسمية الأخرى أو البنوك. لكن يقوم البنك المركزي باتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية اللازمة والتواصل مع جميع البنوك بناءً على اللجان القائمة الموجودة في المصرف.

تم الإعلان عن الحزمة المالية والإقتصادية بقيمة 4.3 مليار دينار بحريني لتوفير السيولة اللازمة للقطاع الخاص للتعامل مع آثار الأوضاع الراهنة للتصدي للفيروس حفاظاً على النمو المستدام من خلال مؤتمر عقده الحكومة بحضور وزير المالية والاقتصاد الوطني ومحافظ المصرف المركزي، وزير العمل والتنمية الاجتماعية، وزير الصناعة والتجارة والسياحة، ووزير شؤون الكهرباء والماء.

البنك المركزي التونسي

يتم تنسيق الجهود بين السلطات التعديلية للقطاع المالي في إطار أعمال هيئة الرقابة الاحترازية الكلية والتصرف في الأزمات المالية لإنجاح الإجراءات المعتمدة على مستوى المؤسسات الناشطة في القطاع البنكي والمؤسسات الناشطة بالسوق المالية ومؤسسات التأمين ومؤسسات التمويل الأصغر وآليات رفع الحواجز التي تحول دون تنفيذ هذه الإجراءات ويضمن سلامة المؤسسات المالية ومتانتها ويُجَنَّب المخاطر النظامية.

مؤسسة النقد العربي السعودي

خلال فترة انتشار الجائحة أقرت لجنة السياسة النقدية عقد اجتماعاتها بشكل أسبوعي لمتابعة تطورات انتشار الفيروس وأثره على الاقتصاد والنظام المالي والنقدي. إلى جانب التنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة من خلال اللجنة الوطنية للاستقرار المالي. كما تجتمع اللجان البنكية بشكل دوري وتناقش الآثار المترتبة على انتشار الفيروس والمقترحات في شأنها.

البنك المركزي العُماني

تشرف اللجنة المشتركة للاستقرار المالي التي يرأسها الرئيس التنفيذي للبنك المركزي العُماني وتضم ممثلين من الهيئة العامة لسوق المال، وصندوق الاحتياطي العام للدولة، ووزارة المالية، على الجهود المبذولة من قبل البنك المركزي العُماني للتخفيف من الآثار الاقتصادية لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19).

وبالنسبة للجان الداخلية، فإن لجنة السياسات النقدية وتطوير المصارف تعقد اجتماعات متواصلة لمناقشة عدد من المواضيع ذات الصلة برصد التطورات ومتابعة وضع القطاع المصرفي. هذا بالإضافة إلى الاجتماعات المستمرة للإدارة التنفيذية في البنك المركزي العُماني.

مصرف قطر المركزي

تم تشكيل لجان ضمان استمرارية العمل في المصرف والقطاع المصرفي للدولة، وتم عقد اجتماعات مع الرؤساء التنفيذيين للبنوك الوطنية في الدولة لضمان تسهيل كافة المعاملات البنكية.

بنك الكويت المركزي

تم تشكيل لجنة توجيهية عليا برئاسة محافظ بنك الكويت المركزي وعضوية (وكيل ووزارة المالية، والعضو المنتدب للهيئة العامة للاستثمار بالإضافة إلى ثلاثة أعضاء من ذوي الخبرة والاختصاص) لتنفيذ حزمة الإجراءات التي أقرها مجلس الوزراء لمواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة فايروس كورونا المستجد، وتقديم ما تراه اللجنة من تصورات لمواجهة تلك التداعيات.

كما يقوم فريق عمل من مختلف قطاعات البنك بمتابعة تطورات الأوضاع المالية بشكل يومي وخصوصاً تلك الخاصة بالمخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ودراستها واقتراح التوصيات اللازمة للمحافظة على الاستقرار النقدي والمالي.

البنك المركزي المصري

تم تشكيل اللجان التالية المنبثقة عن لجنة إدارة الطوارئ وبرنامج استمرارية العمل على أن يكون المنسق العام، الإدارة المركزية للمخاطر وأمن المعلومات داخل البنك المركزي المصري:

- لجنة التدابير الوقائية.

- لجنة ضمان استمرارية العمل.
- لجنة الإجراءات اللازمة لدى وقوع أو الاشتباه في وجود إصابات.
- لجنة نقل النقدية وإصدار التعليمات الرقابية للبنوك.
- لجنة الاتصال المؤسسي.
- لجنة تبادل الخبرات مع الجهات النظيرة وإجراء البحوث اللازمة.

بنك المغرب

قامت السلطات الاقتصادية والمالية بعدة إجراءات لتجنب التبعات السلبية الكبيرة للانتشار الفيروس على الصعيد الوطني. تجلت تلك القرارات في الإعلان عن إحداث لجنة اليقظة الاقتصادية. يتولى تنسيق أشغال هذه اللجنة الوزارة المكلفة بالمالية والاقتصاد، كما تضم بنك المغرب والقطاعات الحكومية ذات الصلة.

وتجدر الإشارة إلى وجود تنسيق مكثف بين أعضاء وممثلي الجهات التنظيمية للقطاع المالي، في إطار لجنة التنسيق والإشراف على المخاطر الشمولية، من أجل دراسة التدابير التي يتعين اتخاذها لتقليص تداعيات هذا الوضع. يقوم ممثلو هذه اللجنة باجتماع أسبوعي عن بعد من أجل دراسة تطور الوضع حول القطاع المالي، وتبادل التحليلات والمعلومات ومناقشة المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي والتدابير المتخذة أو التي سيتم اتخاذها.

البنك المركزي اليمني

هناك لجنة مصغرة في البنك المركزي لقطاع الرقابة على البنوك، تم إنشاؤها من أجل نشر التعاميم الصادرة أو التي سوف يتم إصدارها بخصوص تداعيات كورونا.

ملحق (1)

المبادئ الإرشادية العامة حول كيفية تعامل المصارف المركزية مع تداعيات فيروس كورونا المستجد على الاستقرار المالي.

المبدأ (1)

أن تسعى سياسة المصرف المركزي إلى دعم النشاط الاقتصادي مع الحفاظ على سلامة النظام المالي وضمان الشفافية.

المبدأ (2)

تشكيل لجنة إدارة أزمات أو لجنة استقرار مالي داخل المصرف المركزي برئاسته، على أن تضم في عضويتها ممثلين عن وزارة المالية وهيئة الأوراق المالية، لضمان التنسيق والتعاون بين السياسة النقدية والسياسة المالية والسياسة الاحترازية الكلية والجزئية. وأن تدعم السياسة النقدية والسياسة المالية والسياسة الاحترازية الجزئية والكلية بعضها الآخر.

المبدأ (3)

الإستخدام المتدرج لأدوات السياسة الاحترازية الكلية، واختيار الأداة المناسبة في الوقت المناسب، وعدم المبالغة في تخفيف المتطلبات الرقابية والاحترازية.

المبدأ (4)

من الممكن في المرحلة الحالية تحرير أداة هامش رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية (CCyB) إن تطلب الأمر ذلك، لكن فيما يخص الأدوات الأخرى مثل هامش رأس المال التحفظي (CCoB)، وهامش رأس المال للبنوك ذات الأهمية النظامية محلياً (DSIBs)، والرافعة المالية (Leverage Ratio)، فيُحسن عدم استخدامها في المرحلة الحالية نظراً لدورها الهام في تعزيز قدرة النظام المالي على استيعاب الخسائر.

المبدأ (5)

دعم القطاعات الإنتاجية ذات الأثر الاقتصادي الأكبر، على سبيل المثال، يُمكن للبنك المركزي السماح لفترة مؤقتة بتخفيض أوزان المخاطر لها ضمن متطلبات رأس المال التنظيمي بشكل مدروس.

المبدأ (6)

تخفيف أدوات رأس المال بعناية ويتدرج في حال امتدت الأزمة لنهاية العام الحالي.

المبدأ (7)

النظر في تخفيض متطلبات السيولة القانونية أو نسبة تغطية السيولة (LCR) عن النسبة المقررة البالغة (100%) ضمن حدود مدروسة في حال امتدت الأزمة لأكثر من ثلاثة شهور أخرى.

المبدأ (8)

في جميع الأحوال، يجب أن يتزامن السماح باستخدام هامش رأس المال والسيولة مع وضع قيود على توزيع الأرباح والمكافآت.

المبدأ (9)

أهمية قيام المصارف المركزية بوضع إرشادات حول كيفية استخدام نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) وفق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9) وبناء المخصصات وتصنيف العملاء، والتنسيق مع المدقق الخارجي بهذا الخصوص. أما الدول التي لم تطبق المعيار، فمن الممكن النظر في تأجيل تطبيقه حتى انتهاء الأزمة.

المبدأ (10)

على المصارف المركزية تحقيق التوازن بشكل مدروس وبأكبر قدر ممكن، في إطار سعيها لتعزيز الاستقرار المالي. فمن جهة، إتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية القطاع المالي، ومن جهة أخرى، إتخاذ كافة السبل لحماية قطاع الأفراد والشركات لا سيما متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

المبدأ (11)

من الممكن تأجيل إستيفاء الغرامات المفروضة على البنوك في المرحلة الحالية، على أن يتم إستيفائها بعد انتهاء الأزمة.

المبدأ (12)

تعزيز القواعد التنظيمية الداعمة لجهود تطوير الأداء التقني ووسائل التواصل والعمل عن بعد وكذلك قيام البنوك التجارية بتنفيذ العمليات المالية الرقمية واستخدام التقنيات المالية الحديثة، أهمية التأكد من وجود إجراءات وتدابير وأطر واضحة لتعزيز الأمن السيبراني وأمن المعلومات، وتوفير البنية التحتية الملائمة وتوفير الدعم التقني المناسب. كذلك الاهتمام بخطط بديلة في حال انقطاع الإنترنت، حيث إن انقطاعه يؤدي إلى حدوث مخاطر تشغيلية.

المبدأ (13)

أهمية مواصلة اهتمام المصارف المركزية بتعزيز رقابتها على حماية بيانات العملاء وحماية المستهلك المالي في ضوء زيادة الإعتماد التقنيات المالية الحديثة.

المبدأ (14)

تعزيز منظومة الإمتثال وإدارة المخاطر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتطوير منهجياتها لمواجهة التحديات المرتبطة باستخدام التقنيات المالية الحديثة في تنفيذ العمليات المصرفية، خصوصاً أن العمليات تنفذ دون التواصل مع العملاء وجهاً لوجه (Nonface to face)، تبرز هنا أهمية تطوير مبادئ لاستخدام التقنيات المالية الحديثة في هذه المرحلة بشكل آمن. كذلك من الأهمية بمكان مواصلة الجهود المتعلقة باستخدام الهوية الرقمية ونموذج (eKYC) والتوقيع الإلكتروني².

المبدأ (15)

الاهتمام بتعزيز الشمول المالي الرقمي، وتعزيز الوعي المالي الرقمي للجمهور، وإطلاق حملات واسعة عن بعد، وذلك في ضوء زيادة الاعتماد على التقنيات المالية الحديثة في الأزمة الحالية. وإرساء سبل تعزيز الثقافة المالية بالتنسيق مع المؤسسات التعليمية.

المبدأ (16)

النظر في هذه المرحلة في توجيه التشريعات والتعليمات للتركيز على أولويات تحديات الوباء والحد من آثاره السلبية على القطاع المصرفي والقطاعات الاقتصادية.

المبدأ (17)

من الممكن تخفيف الجولات التفتيشية الميدانية على البنوك، حيث إن الوضع الراهن قد يستدعي خفضها، بهدف التركيز في المرحلة الحالية على الحد من أثر فيروس كورونا، مع مراعاة أن المصارف المركزية تعمل حالياً عن بعد منعاً لانتقال العدوى.

المبدأ (18)

حماية سلامة ومصداقية أنظمة إعداد التقارير الائتمانية، حيث يجب تعزيز المشاركة الدقيقة الكاملة للمعلومات الائتمانية بشكل مستمر، بما في ذلك الإبلاغ عن البيانات الائتمانية السلبية الناجمة عن الأزمة، واتخاذ كافة السبل التي تحد من الأثر السلبي على السجل الائتماني للعملاء الجيدين الذين لديهم دفعات مستحقة تعذر تسديدها لظروف خارجة عن إرادتهم، نجمت عن الأزمة الحالية. في هذا الإطار، من الممكن توجيه العملاء الجيدين لمراجعة بنوكهم (ضمن طرق التواصل المسموح بها خلال الأزمة) والتفاوض معهم لإعادة جدولة التسهيلات، أو من الممكن وضع ملاحظة في التقرير الائتماني بأسباب تعثر العميل الجيد.

المبدأ (19)

توجيه مقدمي الإئتمان وشركات المعلومات الائتمانية لتنفيذ تدابير لرصد المعلومات الائتمانية السلبية التي تم الإبلاغ عنها خلال الأزمة، التي قد تشمل استخدام معرفات أو رموز إبلاغ إئتماني خاصة بالأزمة، وذلك بما يسهل إعداد التقارير اللازمة.

المبدأ (20)

تعزيز قدرة السلطات التنظيمية على التعامل مع الشكاوى والمنازعات خلال الأزمة، ذلك في ضوء الزيادة المحتملة في الشكاوى والنزاعات. وتشجيع تطبيق التقنية المعلوماتية لتلقي الشكاوى وحل النزاعات.

المبدأ (21)

تشجيع رقمنة عملية الوصول إلى التقارير الائتمانية، للتأكد من أن حق الوصول إلى تقارير الائتمان لن يتأثر أثناء الأزمة.

المبدأ (22)

مراجعة خطط استمرارية العمل والتأكد من جاهزية القائمين عليها لدى المصارف المركزية والبنوك التجارية، وكذلك مراجعة فعالية إدارة المخاطر وأنظمة الإنذار المبكر وخطط الإنعاش المستخدمة لدى المصارف المركزية والبنوك التجارية.

المبدأ (23)

دراسة مدى الحاجة إلى قيام دوائر الرقابة المصرفية والاستقرار المالي بتطوير اختبارات الأوضاع الضاغطة الجزئية والكلية بشكل يأخذ بالاعتبار الأزمة الحالية.

المبدأ (24)

تعزيز وعي الجمهور بالدور الذي تقوم به كل من مؤسسات ضمان الودائع وضمان القروض في حماية الودائع وضمان القروض.

المبدأ (25)

قد يكون من المناسب قيام المصارف المركزية بإصدار رسائل طمأنة بشكل مستمر للمودعين والمستثمرين، على أن تتمتع هذه الرسائل بمصداقية وشفافية، بما يعزز من ثقة الجمهور بالمصرف المركزي والقطاع المالي الرسمي في ظل الأزمة الحالية.

المبدأ (26)

على المصارف المركزية استخدام الأدوات والإجراءات لمواجهة أثر تداعيات فيروس كورونا بشكل يأخذ بالاعتبار خصوصية البنوك الإسلامية، كذلك يستحسن أن تشمل الإجراءات كافة المؤسسات المالية غير المصرفية الخاضعة لرقابة المصرف المركزي.

المبدأ (27)

² يُمكن الرجوع في هذا الصدد إلى المبادئ الإرشادية الصادرة عن صندوق النقد العربي في إطار أعمال مجموعة عمل التقنيات المالية الحديثة: <https://www.amf.org.ae/sites/default/files/Digital%20ID%20and%20eKYC-Dec-2019.pdf>.

أن تقوم المصارف المركزية -بشكل مستمر- بتقييم أثر الأدوات والإجراءات التي تم إتخاذها من حيث فاعليتها وقدرتها التأثيرية لفترة أطول وأية آثار سلبية لأي منها وأسلوب التعامل معها.

المبدأ (28)

الإستعداد لفترة ما بعد الأزمة من حيث توقيت وتدرج تعليق ما تم استخدامه من أدوات وإجراءات لتخفيف الأثر الناشئ عن هذا التعليق، وسرعة عودة الدورة الاقتصادية لوضعها وتعظيم أثر التعافي.